الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2015

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2015

الموضـــوع

الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية "سكيكدة"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وحوكمة الشركات.

إعداد الطالبة:

▪ **لطرش أسماء.**

إشراف الأستاذ:

▪ **د/ قريد عمر.**

السنة الجامعية: 2014-2015

الملخص:

يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية أمرا ضروريا لمواجهة ظاهرة الفساد المالي ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة،وإتباع معايير ذات جودة عالية، في مجال القياس والإفصاح والشفافية، وكذلك التحديد الواضح لحقوق أصحاب المصالح والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة ورؤساء التنفيذيين فيها،ودعم استقلالية مراقبي الحسابات وتعزيز مستوى انسجام المعالجات المحاسبية للقوائم والتقارير المالية ، وفق متطلبات ومعايير المحاسبة الدولية، وتطبيق مجموعة المبادئ ذات الصلة بالحوكمة ،و الكشف عن مواضع القصور، ومن أوجه هذه القصور أهمها

المعلومات الضرورية التي ترتبط بأعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأي معلومة أخرى فيما يتخذونه من قرارات بشان مستقبل استثماراتهم هي من حق المستثمرين.

فضلا عن قصور مستوى مساهمة الإطار القانوني والرقابي في إرساء أسس المعاملة العادلة للمستثمرين وأصحاب المصالح، علاوة على أوجه القصور الأخرى المرتبطة بمتطلبات الإفصاح والشفافية وإتباع شروط المحاسبة و المراجعة الملائمة لمواجهة التغيرات الجديدة في البيئة المحيطة بالمؤسسة.

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى،الذي ارتضي أن يكون شكر الناس شكرا له،و الحمد لله الذي وفقني في عملي.

في بداية الشكر والعرفان أتقدم به إلى الأستاذ المشرف الدكتور قريد عمر لما قدمه لي من نصائح وإرشادات.

وتفضله على إشراف هذه المذكرة، الذي تفنن وأبدع وأدعو الله أن يمتعه بالصحة والعافية، لينير الجيل القادم بعلمه.

إلى من تعجز الكلمات حائرة أمام فضلهما، اهدي لهم ثمرة جهدي إلى من خصصها الله تعالى بقوله:

﴿ **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾الآية 42 من سورة الإسراء.

إلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الدرب إليك أبـــــــــي الغالي والحنون حفظك الله ورعاك.

من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان وسر السعادة إلى من أرضعتني الحب والحنان إليك أمـــــــــــي الحبيبة حفظكِ ربي ورعاك، فشكرا لك يا سندي الأيمن في مساندتك ودعمك في مشوار دراستي للماستر.

إلى شموع أسرتي، إلى حبيبي البرعم الصغير أخي سراج الدين «نودوا »، وبالأخص إلى جدي الحنون أطال الله في عمره لنا، وكذلك إلى خالي عبد الله وزوجته، وابنتهما رانيا التي كانت سندا لي في مشوار الدراسي،وكل افراد العائلة والأحباب التي لم تسعهم مذكرتي.

والى من ارتبطت بيني وبينهم مودة إلى صديقاتي العزيزات:أماني،أمال،منى،نهاد،سلمى،رشيدة،هداية،سارة،نسرين إلى كل من أخذت عنه قبسة علم، و أمدني بزهرة فكرة،إلى كل من رفع راية العلم في سبيل محو ظلام الجهالة .

وفي آخر الشكر والعرفان موصولا لكل من ساهم وساعد ونصح وأرشد، وسهوت عن ذكر فضله وشكره.

الفـــهرس	
الإهداء	/
شكر وتقدير	/
المقدمة	أ،ج
الفصل الأول:الإطار النظري لحوكمة الشركات	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الحوكمة بين النشأة والتنظير	3
المطلب الأول:نشأة حوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات	4
المطلب الثالث: مفهوم حوكمة الشركات	7
المبحث الثاني: ضوابط حوكمة الشركات	11
المطلب الأول:أهمية وأهداف حوكمة الشركات	11
المطلب الثاني:خصائص حوكمة الشركات	14
المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات	14
المبحث الثالث:دعائم حوكمة الشركات	17
المطلب الأول:الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	17
المطلب الثاني:المكونات الأساسية لحوكمة الشركات	20
المطلب الثالث:ركائز حوكمة الشركات	21
المبحث الرابع:محددات ،معايير،مقومات حوكمة الشركات	22
المطلب الأول:محددات حوكمة الشركات	22
المطلب الثاني: معايير حوكمة الشركات.	23
المطلب الثالث: متطلبات ومقومات حوكمة الشركات.	25
خلاصة الفصل.	27
الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي للفساد المالي.	29
المبحث الأول: الإطار الفكري للفساد المالي.	30
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الفساد المالي.	30
المطلب الثاني: مفهوم الفساد المالي.	30
المطلب الثالث:مظاهر الفساد المالي.	33
المبحث الثاني: دواعي و خصائص الفساد المالي ونتائجه.	37
المطلب الأول: خصائص الفساد المالي.	37

المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي.	37
المطلب الثالث الآثار الاقتصادية للفساد المالي.	41
المبحث الثالث: دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.	43
المطلب الأول:دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.	43
المطلب الثاني: دور السلوكيات الأخلاقية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.	47
المطلب الثالث: دور جودة المعلومات ومبادئ حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.	48
المطلب الرابع: الاستراتيجيات البديلة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.	53
خلاصة الفصل.	56
الفصل الثالث: الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة".	58
تمهيد.	58
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة.	59
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيكدة.	59
المطلب الثاني:أهداف المؤسسة المينائية.	60
المطلب الثالث: هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية لسكيكدة.	60
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.	66
المطلب الأول:عينة ومجتمع الدراسة.	66
المطلب الثاني: مصادر جمع المعلومات.	66
المطلب الثالث:حدود الدراسة.	66
المطلب الرابع: أدوات البحث المستخدمة	67
المبحث الثالث: تحليل ونتائج الدراسة.	67
المطلب الأول : خصائص الاستبيان.	67
المطلب الثاني: خصائص وسمات الاستبيان.	68
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	70
خلاصة الفصل.	84
الخاتمة العامة.	86
قائمة المراجع.	/
الملاحق.	/

الاستبيان.	1،4

قائمة الأشكال.

قائـــــــــمة الأشكال		
الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1	أهمية حوكمة الشركات.	12
2	خصائص حوكمة الشركات.	13
3	مبادئ حوكمة الشركات.	15
4	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.	17
5	محددات حوكمة الشركات	22
6	أسباب الفساد المالي.	41
7	النقاط الأساسية التي يتكون منها النظام الأساسي لكل لجنة من اللجان.	45
8	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية DFC.	65
9	تمثيل أفراد العينة حسب الجنس.	72
10	تمثيل أفراد العينة حسب العمر.	72
11	تمثيل أفراد العينة حسب الوظيفة.	73
12	تمثيل أفراد العينة حسب الخبرة.	73
13	تمثيل أفراد العينة حسب التخصص.	74
14	تمثيل أفراد العينة حسب الدرجات العلمية.	74

قائمة الجداول.

قائـــــــــمة الجداول.		
الرقم	العنـــــــــــــوان.	الصفحة.
1	مفهوم حوكمة الشركات.	07
2	متطلبات حوكمة الشركات.	26
3	مفهوم الفساد المالي.	31
4	مقياس ليكارت.	70
5	معلومات شخصية عن أفراد العينة.	71

6	تحليل آراء فقرات الجزء الأول:دور آليات الحوكمة المتمثلة في (مجلس الإدارة،الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين،ولجان التدقيق والمكافآت) للحد من الفساد المالي.	75
7	تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الثاني:الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي.	77
8	تحليل آراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.	78
9	يمثل خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ.	80
10	معامل الارتباط بين آليات الحوكمة المطبقة والأسباب المؤدية للفساد المالي بالمؤسسة المينائية سكيكدة.	81
11	معامل الارتباط بين توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.	82

تمهيد:

إن ظهور الحوكمة وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم تلبية للتطور الاجتماعي والاقتصادي ، حيث ركزت اهتماماتها على القطاعين العام والخاص ، لما لها من أهمية بالغة في تسيير إدارة الشركة ، والحفاظ على مصالح الأشخاص ذات المصلحة وتفعيل دور مجلس الإدارة والمديرين للاطلاع على مسؤولياتهم و ممارسة دورهم بالرقابة والإشراف.

على هذا السياق تعتبر آليات الحوكمة ممارسة يقوم بها المسير المالي، ولها تأثير كبير على أدائه بصفة عامة هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى ، ليتأكد من عدالة القوائم المالية بصفة خاصة.

فهذه الآليات يجب أن تراعى من طرف المسير بدقة وبأفضل شفافية وإيضاح حتى تكون على أحسن وجه.

فتعتبر الحوكمة وليدة الأزمات في عصرنا الحالي على غرار العصور الأخرى ، فقد أثرت على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بشكل خاص، وذلك بتواجد انحرافات و تلاعبات ، وبسبب هذه الأعمال تولد عن ذلك الفساد المالي، وحدوث إفلاس وتعسر في المؤسسة الاقتصادية الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة بكثرة.

وقد اعتبر من اخطر المشاكل التي تعاني منها الشركات بصفة عامة، مما أدى إلى تدهور و انهيار مكانتها وذلك لعدم وجود رقابة دقيقة لأداء المسير المالي، فلحوكمة الشركات دور مهم في مكافحة الانحرافات والتلاعبات المؤدية للفساد المالي.

لذلك قامت بعض المؤسسات الاقتصادية بوضع مجموعة من الأنظمة، نصت بنودها على ضرورة الوضوح والشفافية في القوائم المالية، لأنها تعتبر من مقومات الحوكمة الجيدة، لحماية حقوق المساهمين و المستثمرين من التلاعبات المالية وتعزيز الثقة و الإفصاح عن المعلومات.

إن الحفاظ على أداء المالي الجيد للمسير، تجنبا لأي تضليل في المعلومة المقدمة والشفافية و الوضوح في التقارير المالية، وهذا بإظهار المعلومات والبيانات الحقيقية التي تعبر عن حالة المؤسسة الاقتصادية، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يتم تطبيق آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية اشتقت الأسئلة الفرعية :

- ما هو دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي ؟
- ما هي الأسباب المؤدية للفساد المالي؟
- هل لمبادئ الحوكمة دور في مكافحة الفساد المالي ؟

وللإجابة على الدراسة وضعت الفرضيات التالية :

- للحوكمة دور في الحد من الفساد المالي ينعكس من خلال الآليات المطبقة.
- يكون السبب الرئيسي للفساد المالي غياب أخلاقيات المهنة والشفافية والإفصاح.
- للحوكمة دور فعال في مكافحة الفساد المالي من خلال تطبيق مبادئها .

أهمية الدراسة.

تتبين أهمية وضرورة حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية حيث تساعد في رفع مستوى الإفصاح و الشفافية حتى لا تتورط في الفساد المالي ،هذا من اجل حماية المستثمرين وكسب ثقتهم ، وحماية المؤسسة الاقتصادية .

- إبراز مدى ملائمة ودور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي .
- توفير بيئة الأعمال تتسم بالشفافية والمصداقية .
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة فعالية آليات أداء المسير .
- إعادة خلق الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب .
- الحرص على استخدام الأمثل للموارد والحفاظ على استقرار المؤسسة الاقتصادية.

أسباب الدراسة.

- تم اختيار هذا الموضوع لاعتبارات شخصية و موضوعية في إبراز أهمية ومكانة دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي.
- الأهمية المتزايدة للموضوع والدور الذي يلعبه على مستوى جودة عملية الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية ونجاحها وازدهارها.
- محاولة تقديم فائدة علمية يستفيد منها ذوى الاختصاص من طلاب وممارسين لحواكم الشركة.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص مالية وحاكمية المؤسسة.

أهداف الدراسة.

تعكس دراسة هذا الموضوع :

- مدى تحقيق الشفافية والإفصاح وخلق الثقة لدى المتعاملين، وللحفاظ على استقرارية المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز انعكاسات مصداقية و شفافية التقارير المالية التي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات.

منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات فقد اتبع المنهج الوصفي فيما أتناوله عن مراحل تطور الحوكمة والياتها ، واتبع المناهج التحليلية والإحصائية باستخدام SPSS20 في الفصل الثالث.

الدراسات السابقة

1. **عدنان عبد المجيد قباجة** :اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية رسالة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى:

بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي،واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم اختيار العينة العشوائية طبقية من 20 شركة،أي ما نسبته 71,4%.من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة ،مدرجة في سوق الأوراق المالية للعام 2005حتى نهاية 2006.

توصلت إلى هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود علاقة طردية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة من جهة وبين العائد على الاستثمار، وسعر السهم،والقيمة السوقية إلى الدفترية،من جهة أخرى، ووجود علاقة عكسية من بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتباين سعر السهم اليومي.

2. علي عبد الجابر علي إسماعيل: العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالي» ،رسالة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما البعض، و كذا بعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي ،وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

توصلت هذه الدراسة إلى :

- تواجد قصور في تعليمات الإفصاح الواجب إتباعها في التقارير السنوية والمواقع الالكترونية ذات الصلة للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الإفصاحات المتعلقة بتمييز الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في التقارير السنوية، الإفصاحات المتعلقة بلجان مجلس الإدارة من حيث الاستقلالية والكفاءة، ويظهر ذلك التقصير جليًا في القطاع الصناعي عن القطاع المصرفي.
- تواجد قصور من قبل الهيئات ذات العلاقة في إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمية والإفصاح عنها.

3. مصطفى بلمقدم و خيرة مجذوب مداخلة :"آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي و الإداري في ظل مبدأ الإفصاح و الشفافية مقدمة ضمن الملتقى الوطني السابع الفساد المالي و الإداري،المشكلة و سبل العلاج سكيكدة.

ملخص هده الدراسة :

تعتبر حوكمة الشركات من أهم الآليات الضرورية و اللازمة للحد من الفساد المالي و الإداري وذلك من خلال :

- ضمانها لحسن عمل الشركات و تأكيد نزاهة الإدارة، و كذلك الوفاء بالالتزامات و التعهدات في القطاعين العام و الخاص بشكل قانوني و اقتصادي سليم.
- اكتسابها أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني، الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود و حل المنازعات بطريقة فعالة.
- غياب الإفصاح و ضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى منع الإشراف و الرقابة و يعمل على انتشار الفساد و انعدام الثقة، و يؤدي إتباع المبادئ السليمة للحوكمة إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد و سوء الإدارة في القطاعين العام و الخاص مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية و مكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

صعوبات البحث :وفي طريقنا لانجاز هذا البحث:

- قلة العدد الممنوح من الكتب والمذكرات
- قلة المراجع المتخصصة في العلاقة بين المتغير الأول والثاني في كون الأول حوكمة الشركات ظهرت للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- صعوبة إعطائنا معلومات حول الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

هيكل الدراسة.

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول موضحة كما يلي:

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات.

المبحث الأول: الحوكمة بين النشأة والتنظير.

المبحث الثاني:ضوابط حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: دعائم حوكمة الشركات.

المبحث الرابع: آليات ومزايا حوكمة الشركات.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي.

المبحث الأول : الإطار الفكري للفساد المالي.

المبحث الثاني : دواعي وخصائص الفساد ونتائجه.

المبحث الثالث: دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي.

الفصل الثالث : دراسة حالة.

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة .

المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : الاستبيان وتحليله.

تمهيد

لقد ظهرت الحوكمة نتيجة الصراعات التي مست الشركات في الآونة الأخيرة ، إذ تعتبر الحوكمة وليدة الأزمات في عصرنا الحالي على غرار العصور الأخرى ، فغيابها أدى إلى الانهيارات التلاعبات المالية مما أدى إلى خلق الفساد المالي والتعسر في المؤسسات الاقتصادية.

وفي الوقت الراهن حضيت الحوكمة باهتمام كبير من قبل الشركات ، كونها محاربة للفساد المالي الذي تسبب فيه المسيرون الماليون و المحاسبيون.

يعتبر نظام الحوكمة جوهر كفؤ للشركات فتساعد على تحسين أداء الشركة وتعظيم القيمة السوقية التي تؤدي إلى ارتفاع عوائد السهم وبالتالي زيادة أرباح الشركة الذي يزيد من ثقة مجلس الإدارة.

لتكون مراقبة لأداء المسير المالي حتى تعطينا معلومات قيمة ذات شفافية وإفصاح خالية من أي تضليل ، وحتى لا يتورط المسير و لا يقع في الغموض واللبس في المعلومات التي يقدمها وحتى لا تقع المؤسسة في الإفلاس و التعسر، وهذا قصد خلق الثروة وتعزيز ثقة المستثمرين و المساهمين .

ومن هنا ارتأينا إلى أن نتناول أربعة مباحث متمثلة فيما يلي :

المبحث الأول: الحوكمة بين النشأة والتنظير.

المبحث الثاني:ضوابط حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: دعائم حوكمة الشركات.

المبحث الرابع: آليات ومزايا حوكمة الشركات

المبحث الأول : الحوكمة بين النشأة والتنظير.

يعود مفهوم حوكمة الشركات إلى العصور القديمة، عقب انفجار الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات آنذاك،إذ كانت بروزها نتيجة لمختلف النظريات المتمثلة في نظرية الوكالة ونظرية تكلفة الصفقات وحقوق الملكية.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن حوكمة الشركات.

يرجع ظهور حوكمة الشركات من بداية القرن الثالث عشر إلى القرن الرابع عشر، واختلف مصطلح الحوكمة أنداك من لغة إلى أخرى، من اللغة اللاتينية إلى اللغة الفرنسية، أما في سنة 1478 اتخذ مفهوم الحوكمة لدلالة إدارة الشركة .

يعود مفهوم حوكمة الشركات إلى أصل انجليزي Corporate Governance ، حيث تم استعماله في بداية التسعينات ديسمبر 1992. [1]

إذ يرجع ظهوره بعد نظرية الوكالة،عقب انفجار الأزمة المالية بجنوب شرق أسيا سنة 1997، وهذه نتيجة تضارب وتعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة.[2]

وأحدثت حوكمة الشركات بعدا خر، بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في المؤسسة الكبرى عام 2001.[3]

ففي عام 1999 قامت منظمة التنمية والتعاون بوضع OCED مبادئ حوكمة الشركات.[4]

حيث اعتبر مفهوم حوكمة الشركات محل تركيز واهتمام الاقتصاديين،الذي ساعدهم في تعزيز ثقة المستثمرين و المساهمين في المؤسسة .[5]

---

[1] حسام الدين غضبان "**،مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جامعة محمد خيضر بسكرة دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 2,

[2] احمد علي خضر، "**الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**"، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأول، 2012، ص:92.

[3] www.arm .wikipedia.org visiter le 12 /02/201515:45.

[4] مصطفى يوسف كافي ، "**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها–أسبابها–تداعياتها–آفاقها)**"،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 206.

[5] www.arm .wikipedia.org /wiki / e 12 /02/2015

المطلب الثاني :النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.

إذ ينتسب ظهور مختلف النظريات إلى العالم الألماني ادم سميث،المتطرق إليها في سنة 1776 المتعلقة بمبدأ اليد الخفية المتداولة في ذلك الوقت من الاقتصاد القديم المتميز بالانتهازية.

الفرع الأول: **نظرية حقوق الملكية.**

تأسست نظرية حقوق الملكية من علماء اقتصاديين مشهورين،هم كلا من ألشيان و ادم سميث ، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة نقل حقوق الملكية،إذ تعتبر العمود الفقري لأي مؤسسة التي تطمح في تحقيق أهدافها وتعظيم قيمتها الربحية ف بجوييش و فربوتن فكل من هاذين العلماء قدموا بغية تحليل نظرية حقوق الملكية المتمثلة في أربعة أقسام:

- الاستعمال: أي الحق في استعمال الشيء، حق البيع، وهو حق تقرير المصير.
- الاستغلال:أي حق الانتفاع بالشيء مثلا سيارة عمل حق الانتفاع ولكن لا يمكن للمنتفع بيعها.
- التنازل: أي حق التصرف الشيء مثلا سيارة شخصية.[1]
- حماية الحقوق : أي القانون يحمي ويدافع عن كل الحقوق الماخودة إراديا أو غير إراديا.

إذ تعتبر المؤسسة تمركز للتعاقد، المتمثلة في مهمة المدير ومالها من علاقات واتخاذ القرارات في اختيار العمال، إذ يعتبر اندثار حقوق الملكية هدف تخفيض فعالية وكفاءة المؤسسة انطلاقا من النظرية النيوكلاسيكية، فيعتبر المدير المالك المسؤول الوحيد على دفع العمال بذل مجهودات اكبر لتحقيق أكبر ربح بالنسبة للمؤسسة التي يديرها، و ذلك بتقديم توجيهات وإرشادات صارمة للعمال والموظفين، عندما تنفصل وظائف الملكية عن التسيير فلا يمكن للمسير أن لا يملك إلا حق الاستعمال في حين أن حق قطف الثمار وحق تقرير المصير لدى المالك إذ ما يجعل تضارب المصالح أمرا طبيعيا.

وبالتالي أظهرت نظرية حقوق الملكية أن الفصل بين حق الاستعمال، حق قطف الثمار، حق تقرير المصير كان نتيجة ظهور المؤسسة التسييرية التي تهدف إلى تخفيض فعالية حقوق الملكية، مما دعى ضرورة متابعة جميع المصالح المتباعدة، إذ تهدف هذه النظرية بإنعاشها للفكر النيوكلاسيكي.[2]

[1] PARRAT .F. (1997), **" Le gouvernement d'entreprise, Economique "**, Paris , France, p p : 28-29.

[2] علي مناد ، "**دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي**"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير ،تلمسان،الجزائر،2014، ص: 76.

الفرع الثاني :نظرية الوكالة.

ترجع نظرية الوكالة إلى العالمين الاقتصاديين الامركيين 1932 مينز بارل و أدولف و جارديال، اللذان قدما تقريرا عن صورة الشركات الكبرى التي جعلت فصل الملكية عن الرقابة ممكنا،والتي بموجبها يلجا شخص (موكل) لخدمات شخص آخر (الوكيل) ليناوب عنه في مهامه، وهذا كما جاء بها جنسن ومكلينغ 1976 ، فتعتبر نظرية الوكالة قضية مهمة تتعلق بمشكلة الفصل بين الوكلاء والموكلين الذين تربطهم عقود ففي بعض الأحيان يمكن أن يتناظروا مع بعضهما وفي البعض الأخر يقوم الوكيل باستعمال أساليب بغية حماية منصبه ومنفعته الشخصية. [1]

أولا: تتركز هذه النظرية على مجموعة من **الفرضيات** من أهمها:

- يتصف كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي، لذا يسعى كلا الطرفين إلى تعظيم منافعهما الذاتية .
- وقد يسعى الوكيل إلى التفكير في مصلحته الخاصة دون إشراك الموكل مما يؤدي إلى تضارب المصالح بينهما.
- عدم تماثل في المعلومات لدى الطرفين.
- يستلزم على الوكيل استشارة الموكل في اتخاذ القرارات.[2]

ثانيا:حسب جونس ومكلينغ يترتب عن نظرية الوكالة ثلاث تكاليف المتمثلة فيما يلي:

1- تكاليف المراقبة.

يطلق عليها تكاليف الإشراف وهي تنتج بهدف التأكد من أن الوكيل لا يعمل على تحقيق مصالحه الشخصية أثناء إدارته للمؤسسة، ويلتزم بها المساهمون

من اجل تامين رقابة على نشاطاتهم المسيرون مثال ذلك تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام .

2-تكاليف الالتزام

قد يطلق عليها تكاليف الإخضاع وهي التي تنتج عن الدعم والتحفيز الذي يتحصل عليه من أجل بناء الثقة التي تعتبر الأساس،المتعلقة بالمسيريين المتمثلة في تشكيل جوانب هامة من طرف المساهمين في صالح المسير وهذا بغية وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين مثال ذلك شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المسير.

[1] إسماعيل جوامع ، فايزة بركات،"**حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري رؤية محاسبية**"، مداخلة مقدمة بمناسبة ملتقى الوطني الأول حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة،الجزائر،يومي 06-07ماي 2012، ص: 3.

[2] طارق عبد العال،"**حوكمة الشركات ،المفاهيم،المبادئ،التجارب،المتطلبات**"،الدر الجامعية، القاهرة، مصر، 2008-2009، ص ص: 67-68.

3- تكاليف الخسارة الباقية:وهي التكاليف المرتبطة بتضارب المصالح بين الملاك و المسيرين وبين سلوكهم التنظيمي.[1]

الفرع الثالث: نظرية الصفقات.

ينتسب ظهور نظرية الصفقات إلي العالم الاقتصادي وليام سون عام 1975، إذ تتسم هذه النظرية في كون وجود المؤسسة،التي تساعد في تخفيف انهيارات السوق المرتبطة بالمشاكل المطروحة من طرف خصوصية الأصول وانتهازية العوامل.

طرح RONALD COASE سنة 1937 مفهوم كفاءة الأسواق للتشكيك و التساؤل حول وجود المؤسسة الكبيرة في السوق، و ذلك بغية الوصول إلى أن طبيعة التعاقدات المنجزة في المؤسسة هي التي تسمح لها بالتواجد بقوة فيه، فحسبه تكون المؤسسات فعالة اقتصاديا إذا كانت تكلفة التعاقدات المبرمة داخلها أقل من تكلفة التعاقدات المنجزة في السوق، و ذلك في ظل مجموعة من الشروط كعدم اليقين، تكرار التعاقدات.

أي أن هذه الأخيرة هي تكاليف التنظيم و الإنتاج التي تتحملها المؤسسة اعتبر COASE عن طريق آلية السوق، حيث يتم التنسيق بين الأفراد في السوق عبر آلية السعر، لكن المؤسسة بدورها تقوم بالتنسيق بين الأفراد، و حينما يتم اللجوء إلى السوق تتحمل المؤسسة ":تكاليف المعاملات"،وهي التي تتمثل في تكاليف التفاوض، تكاليف البحث عن المعلومات و عليه فالمؤسسة تتطور و تنمو مادامت تكاليف المعاملات أكبر من تكاليف التنظيم الداخلي.

إذ تعتبر المؤسسة عند COASE بأنها ليست دائما وحدة أو مركز لتنظيم العقود و إنما هي شبكة من العلاقات المعقدة ذات الطبيعة التعاقدية، و بالتالي يميز فيها بين تعاملات داخلية و تعاملات خارجية، من خلالها تبحث المؤسسة عن أسلوب التنسيق المناسب.[2]

المطلب الثاني : مفهوم حوكمة الشركات.

لقد تعدد مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance على المستوى العالمي، إذ لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه ، لذلك نتطرق إلى عدة تعاريف :

[1] حسام الدين غضبان،" **مساهمة في اقتراح نموذج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، ص:13.

[2] مرجع سبق ذكره،ص 16,

أولا:لغة.

التحكم أو الحكم، وذلك بوضع ضوابط وقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة،المتمثلة في التوجيه والإرشاد واللجوء إلى العدالة أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية. [1]

ثانيا :اصطلاحا.

هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة، ومراقبتها بأحسن مستوى قصد تحقيق أهدافها بأفضل شفافية وإفصاح .[2]

ثالثا:الجانب القانوني.

هي مجموعة من القيود التعاقدية المتشابكة، التي تشتمل التنظيم الداخلي الشامل للشركة والمتحكمة في اتخاذ القرارات السليمة، و تنظيم العلاقات المختلفة بين الأطراف المعنية، قصد تحقيق الربحية والعدالة لجميع الشركاء.

رابعا:الجانب الاقتصادي.

هي تلك القواعد و الممارسات السليمة لإدارة الشركة، قصد عملية اتخاذ قراراتها في الوقت المناسب، فعن طريق الحوكمة يستطيع المستثمر توفير التمويل من خلال الأسواق المالية، إذ لا تهدف لحماية صغار المساهمين فقط، بل لحماية كبار المساهمين والمقترضين والمستثمرين، وهذا لضمان عوائد مجزية لهم، حيث تعتبر هذه الفئة قادرة على المشاركة الفعالة في نمو الشركات.

خامسا:الجانب الاجتماعي.

يعد مفهوم حوكمة الشركات من الجوانب الاجتماعية الذي لا يضم الشركات و المؤسسات الاقتصادية و أسواق رأس المال بل بإمكانه التوسع ليشمل كل الوحدات الإنتاجية وتقديم الخدمات.

إذ أنها تساعد في زيادة الرفاهية و تحسين المستوى المعيشي.[3]

سادسا : عند مختلف العلماء الاقتصاديين و بعض المؤسسات والمنظمات و التقارير والملتقيات كما يلي :

الجدول رقم (1): يمثل مجموعة من التعاريف لبعض العلماء والمنظمات والتقارير.

---

[1] حسام الدين غضبان ،" **محاضرات في نظرية الحوكمة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص16.

[2] طارق عبد العال ، "**حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ تطبيقات الحوكمة في المصارف**" ، الدار الجامعية، مصر الطبعة الأولى 2005،ص 3.

[3] احمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89،91.

الجهات المصدرة	التعريف
منظمة OCED	مجموعة من الأسس والممارسات المطبقة على شركات المساهمة بصفة خاصة،المتضمنة مجموعة من الحقوق والواجبات لكافة المتعالمين مع الشركة .[1]
- مؤسسة **فاينشال.** - **جيمس ولقسون.** - **صندوق النقد الدولي.**	- علاقة المؤسسة بالمجتمع ككل أي بمساهميها. - المشجع والمروج للعدالة و الشفافية والإفصاح. الإدارة الرشيدة للشركات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية .[2]
تقرير نخبة **Cadbury**	البريطانية سنة 1992 يصف حوكمة المؤسسات في كونها تعتبر ركيزة لأي اقتصاد،إذ أنها تساعد في زيادة وكفاءة الشركات ، هكذا فان الفاعلية المؤداة من طرف مجلس الإدارة هي التي تقوم بتحديد الوضع التنافسي إذ يعتبر جوهر لأي نظام في حوكمة الشركات.[3]
-GOPALSAMY,1998, p3. -ملتقى الحاكمية المؤسسية في اليابان. -Williamson,1999,p3	- عرفها على أنها نظام يعمل على التسيير الجيد لوظائف الشركة قصد تعظيم الربحية و تحقيق المنافع لأصحاب المصالح. - في كون مجلس الإدارة قادر على تحقيق أهداف الشركة من خلال إتباعه للطرق و الأساليب التي تساعده في الحفاظ على مكانة الشركة بأقل تكلفة وأعلى كفاءة . - عرفها بأنها ذلك النظام الذي يقيس مؤشرات الشركة إن كانت قادرة على تحقيق أهدافها. [4]
(Mathiesen,2003)	- هو ذلك النموذج الذي تبحث عنه الشركة قصد تحفيز عمال الشركة وذلك من خلال وضع استراتيجيات ورسم خطط للشركة المساهمة من

[1] مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره، ص: 206.

[2] حسام الدين غضبان ، "**محاضرات قي نظرية الحوكمة**" مرجع سبق ذكره ،ص: 17- 18.

[3] طارق عبد العال،" **حوكمة الشركات ،المفاهيم،المبادئ،التجارب،المتطلبات**"، مرجع سبق ذكره ص: 69.

[4] عدنان عبد المجيد قباجة ،"**اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في التمويل،كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، شباط 2008، ص: 36.

	خلال إعداد تصاميم الهياكل التنظيمية ،وهذا لتحسين الأداء المالي قصد حصولهم على اكبر عوائد من الأرباح .[1]
monks & minow–	- العلاقة بين الأطراف المشاركة التي تعمل جاهدة قصد تحقيق أوجه أداء الشركة.[2]

المصدر: من إعداد الطالبة، من معلومات سابقة.

و من خلال التعاريف السابقة تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات:

- العلاقة بين الأطراف المشاركة التي تعمل جاهدة بغية تحقيق أوجه أداء الشركة.
- إعداد تصاميم الهياكل التنظيمية بغية تحسين الأداء المالي.
- مجموعة من الأسس والممارسات المطبقة على شركات المساهمة.
- ركيزة لأي اقتصاد،إذ أنها تساعد في زيادة وكفاءة الشركات.
- علاقة المؤسسة بالمجتمع ككل أي بمساهميها.
- المشجع والمروج للعدالة و الشفافية والإفصاح.
- الإدارة الرشيدة للشركات.

❖ ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص التعريف التالي :

هو ذلك النظام الجيد الموجود في المؤسسة الذي يضعه مجلس الإدارة للسير الحسن بغية تحقيق الأهداف المرجوة كتعظيم القيمة السوقية،التي تؤدي إلى ارتفاع عوائد الأرباح و تكون بأحسن ادة وبأقل التكاليف.

[1] مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[2] حسين يرقي،عمر علي عبد الصمد "**واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**"، مداخلة مقدمة بمناسبة المؤتمر الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسات،(الواقع/الأفاق/التحديات) ديسمبر 2010،الجزائر، ص: 5.

المبحث الثاني:ضوابط حوكمة الشركات.

تعتبر حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية للسير الحسن والدقيق للشركة و تعظيم القيمة السوقية إذ تتسم بخصائص كالشفافية والإفصاح في أعمالها ومعاملاتها داخل الشركة.

المطلب الأول: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات أهمية بالغة وأهداف ذات فعالية في إدارة الشركة من حيث طريقة تسيير نشاطاتها، فتكمن أهدافها و أهميتها فيما يلي :

الفرع الأول:أهمية حوكمة الشركات.

أولا: الجانب الاقتصادي.

1- على مستوى الشركة.

- تعمل على ضمان رفع الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة.
- تساعد على جذب الاستثمار والادخار في الشركة.[1]
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة المالية العالمية .[2]
- زيادة النمو و تعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- مكافحة الفساد المالي وما يترتب عليه من فقر ة بطالة.[3]
- حماية أموال تمويل الشركات لعمليات ذات قيمة حقيقية مما يؤدي إلى زيادة سرعة حركة انتقال رأس المال وتدفقها.
- تزيد من معاملات الشركة وشفافيتها.

[1] حسام الدين غضبان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

[2] محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 15-16.

[3] فيصل محمود الشواورة "،**مجله جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**" ،المجلد 25،العدد الثاني،2009، ص:128.

2- على مستوى الاقتصاد:

- تجنب الانهيارات المالية وتساعد على استقرار السوق المالية التي تؤدي إلى زيادة التنافسية وخاصة في ظل العولمة.
- زيادة الحوافز التجارية ، وزيادة حركة انتقال رؤوس الأموال. [1]

3- على مستوى المساهمين

- تساعد في ضمان حقوق المساهمين وكما تمنحهم الحق في المشاركة.
- الإفصاح الكامل عن أداء المسيرين في الشركة والوضع المالي في الشركة .[2]

ثانيا: الجانب الاجتماعي :

- تزايد العولمة تؤدي إلى تزايد أذواق المستهلكين و ميولاتهم الاجتماعية المؤثرة في أعمال الشركة.
- حماية حقوق المساهمين.
- خلق مجتمعات أفضل.[3]

الفرع الثاني : أهداف حوكمة الشركات.

أولا: الجانب الاقتصادي :

1- على مستوى الشركة.

- تحقيق الشفافية والإفصاح والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي.
- توفير الحماية للمساهمين الكبار و الصغار.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية "أرباح المؤسسة".
- الالتزام بأحكام القانون.

[1] احمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188،186.

[2] فكري عبد الغني محمد جودة،" **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ بازل للرقابة المصرفية**"رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،في إدارة الأعمال،كلية التجارة، دراسة حالة بنك فلسطين، 2008ص: 19.

[3] احمد علي الخضري مرجع سبق ذكره، ص ص:188،186.

2- على المستوى الاقتصاد.

- تحقيق معدلات النمو القومي وزيادة ثقة في الاقتصاد الوطني.
- خلق فرص عمل جديدة والحفاظ على صغار المساهمين.
- تعميق دور سوق رأس المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمارات.[1]

ثانيا: الجانب الاجتماعي

- زيادة ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدول أفضل عائد على استثماراتها،مما يتيح المزيد من فرص العمل وزيادة التنمية الاقتصادية.
- تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق سياسات وإجراءات مناسبة للنشاطات التي تعمل من خلالها الشركة على خدمة المحيط الخارجي.[2]
- إدخال الاعتبارات الأخلاقية.[3]

الشكل رقم 1: يبين أهمية حوكمة الشركات

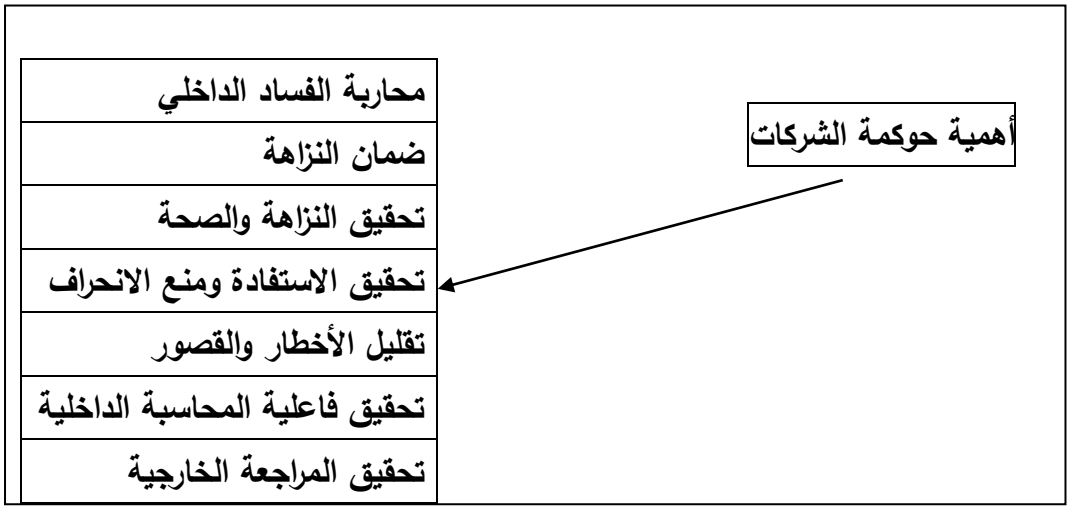

المصدر : محسن احمد الخضري ، "**حوكمة الشركات**"، مجموعة النيل العربي،الطبعة الأولى،القاهرة ،2005، ص: 58.

من خلال الشكل يتضح لنا أهمية حوكمة الشركات، المتمثلة في كونها محاربة للفساد الداخلي، وذلك بوضع آليات رقابة داخلية، بغية التقليل من الأخطار والقصور،وكذلك توافر مبادئ النزاهة في المعلومات، وصحة مصداقيتها، بغية الحفاظ على مكانتها المالية، من خلال فاعلية المساءلة الصارمة و المراجعة الخارجية.

[1] www.noreed.com/7-407. le 26/02/2015 ،22 :15.

[2] عدنان عبد الرحمان قباجة، مرجع سابق، ص: 39.

[3] محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره،ص:21.

المطلب الثاني : خصائص حوكمة الشركات

تتميز حوكمة الشركات بعدة مميزات من بينها نذكر مايلي :

الشكل رقم 2 : خصائص حوكمة الشركات

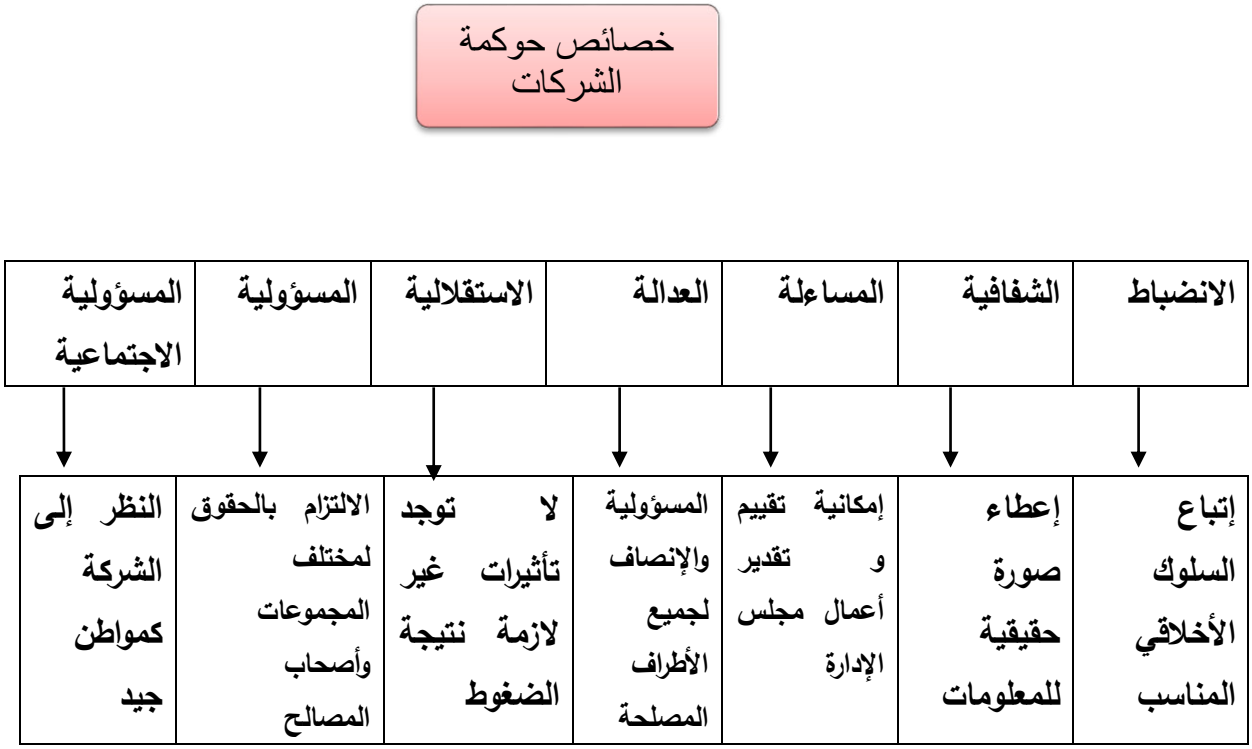

المصدر : حساني رقية، وآخرون، "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي". ملتقى الوطني حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي يومي 05،06 ماي2012 بسكرة، الجزائر.،ص: 6.

تتميز حوكمة الشركات بعدة مميزات،إذ تعتبر المرآة العاكسة لأي مؤسسة،إذ تتسم في كونها بالانضباط داخل المؤسسة، وذلك من خلال إتباع أخلاقيات المهنة المناسبة، وكذا توافر الشفافية في المعلومات المقدمة، ووضع المساءلة والمحاسبة الصارمة في تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وضرورة توافر العدالة والاستقلالية اتجاه الفرد الذي ينظر إلى الشركة كمواطن جيد،إذ يتوجب عليه الالتزام بالحقوق لذوي المصالح مع المؤسسة.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات.

الفرع الأول: الحفاظ على حقوق المساهمين.

يعتبر الحفاظ على حقوق المساهمين من أمور الشركة الأكثر أهمية ،وهذا لبقائها استمراريتها،مع توفير شروط أساسية للمساهم المتمثلة فيما يلي:

- الحصول على معلومات وتقديم قرارات،والحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وذلك عن طريق التصويت.
- الإفصاح عن معلومات الهياكل التنظيمية إن تم تغييرها.
- مراجعة القوائم المالية ومشاركتهم في الجمعية العامة، وذلك أملا في الحصول على عوائد من الأرباح .

الفرع الثاني :المعاملة على قدم المساواة

يتسم هذا المبدأ بالعدل والمساواة بين المساهمين،إذ يتيح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة تعرضهم لأي انتهاكات لحقوقهم القانونية، إذ يمكنهم المشاركة في قرارات الجمعية العامة، وكذلك اختيار المدراء التنفيذيين.[1]

الفرع الثالث: دور أصحاب المصالح

احترام دور الأطراف المرتبطة بالشركة كالمقترضين والموردين والعملاء، وتأمينهم للطرق الخاصة للتدفقات برأس المال، ويتوجب على أصحاب المصالح أن يتمكنوا من الاتصال المباشر بمجلس الإدارة، بغية إبلاغهم عن المخالفات الغير قانونية، وكذلك ينبغي لهم بالسماح في الحصول على المعلومات الكافية والمطلوبة وفي الوقت المناسب.[2]

الفرع الرابع: الإفصاح والشفافية.

وذلك من خلال إيضاح المعلومات الهامة والضرورية للمؤسسة، والخاصة بنشاطاتها،وإعطاء صورة حقيقية لما يحدث في الشركة من أعمال وقرارات المسيرين والمحاسبين الماليين.

فيعتبر الإفصاح أداء لتعزيز الشفافية، ويساعد في تحسين معرفة الجمهور بالهيكل التنظيمي ونشاطات المؤسسة، وذلك من خلال ما يتضمناه كلا من الإفصاح والشفافية اللذان يساعدان المسير المالي.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 233،235.

[2] فكري عبد الغني جودة مرجع سبق ذكره ، ص: 31.

في تقديماته بجودة معلومات عالية و بأحسن أداء، المتمثلة فيما يلي:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة وأهدافها.
- العمليات المتعلقة بالشركة وأطرافها .
- يجب أن ينفذ تدقيق سنوي ن خلال مدقق مستقل ماهر ومؤهل.

الفرع الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

تعتبر مسؤوليات مجلس الإدارة أساسية وهامة لكل مؤسسة، فهي بدورها تحدد نشاط المؤسسة اليومي،وكذلك المحافظة على حقوق المساهمين واحترام دور أصحاب المصالح، وحصولهم على المعلومات المطلوبة وفي الوقت المناسب لضمان اتخاذ القرار السليم.

إذ توجد عدة إرشادات لتطبيق هذا المبدأ المتمثلة فيما يلي:

ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا وفق جودة المعلومات، وعلى تحسين الشركة والحفاظ عليها، ويتوجب عليه أيضا أن يطبق معايير أخلاقية للحفاظ على المسيرين الماليين، وهذا بغية الحفاظ على مصالح الشركة وعلاقتها مع الأطراف سواء داخلين أو خارجيين .[1]

الشكل رقم 3: يبين لنا **مبادئ حوكمة الشركات.**

حقوق المساهمين	المعاملة على قدم المساواة	دور أصحاب المصالح	الإفصاح والشفافية	مسؤوليات مجلس الإدارة
نقل ملكية السهم وحق المساهمين في المشاركة اجتماعيات الهيئة العامة والحصول على عائد من الأرباح.	المساواة بين حملة الأسهم من أي انتهاكات قانونية وحصولهم على أي تعويضات عند تعرضهم للمخاطر.	احترام دور الأطراف المرتبطة بالشركة وتأمينهم للطرق الخاصة للتدفقات لرأس المال.	الإيضاح عن المعلومات الهامة وإعطاء صورة حقيقية لما يحدث في الشركة.	تحديد مسؤوليات هيكل مجلس الإدارة والأعمال المقيدة به.

المصدر : **حساني رقية، وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص:7.**

[1]: فكري عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

من خلال الشكل الموضح يتبين لنا أهم مبادئ منظمة التنمية العالمية OCED المتمثلة في حقوق المساهمين بمشاركتهم في اجتماعات الجمعية العامة، وكذا المساواة بين حملة الأسهم، واحترام دور الأطراف المرتبطة بالشركة وتأمينهم للطرق الخاصة بتدفقات رأس المال، وذلك من خلال توافر الإفصاح والشفافية في المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة، حتى تسهل عليهم تحديد المسؤوليات والقرارات الخاصة بالأعمال المقيدة بهم.

المبحث الثالث: دعائم حوكمة الشركات.

لحوكمة عدة أطراف تشترك في تطبيقها،كما لها ركائز تعتمد عليها في صياغتها لاعطاءها الصبغة الفعلية لتحقيق أهداف المؤسسة وذلك من خلال تجسدها، كالمدخلات والمخرجات ونظام التشغيل.

المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

الشكل رقم4: يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

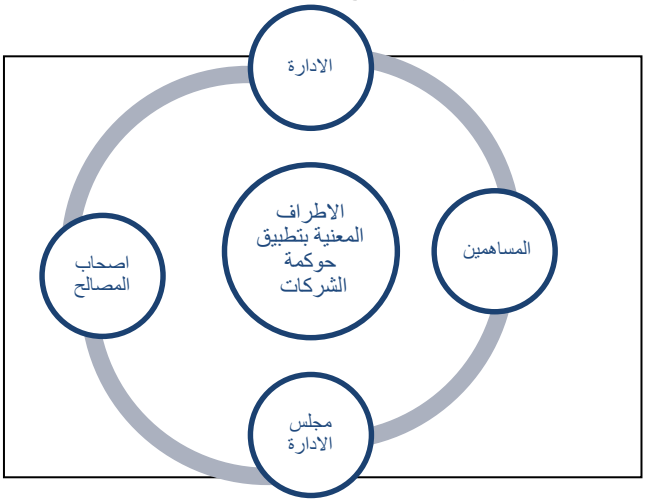

المصدر: من إعداد الطالبة معلومات سابقة.

يبين لنا في هذا الشكل الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات وكذلك الأصحاب ذوي المصالح المشاركة بالمؤسسة.

الفرع الأول: المساهمين

هم أعضاء في الشركة يقدمون مبالغ من رؤوس أموالهم لهذه الأخيرة .المتمثلة في حصص من ملكيتهم للأسهم مقابل حصولهم على عوائد مناسبة لاستثماراتهم ، هذا قصد تعظيم قيمتهم السوقية على المدى الطويل ،لاستمرارية وبقاء الشركة ،قد يبحث المساهم عن مشاريع بديلة أكثر نفعا ومردودا ،إن لم يحقق غايته من الأرباح ،وكما يمكنهم تحقيق مبتغاهم من خلال مشاركتهم الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة من اجل اتخاذ القرار المناسب، واختيار مسؤوليات مجلس الإدارة وكذلك أعضاء مجلس الإدارة .

ولهم الحق في أن يحافظوا على حقوقهم ،ومراجعتهم للقوائم المالية تجنبا لأي تظليلات بغية الحفاظ على مكانتهم والاستقلالية المالية للشركة.

الفرع الثاني:مجلس الإدارة.

لمجلس الإدارة دور هام في اختيار المديرين التنفيذيين الذين سيتكفلون بالسير الحسن والجيد للإدارة وأعمال الشركة و يهتمون في المحافظة على حقوق المساهمين ،كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بالحيطة والجذر الشديد مع حسن النية وهم يؤذون مهامهم مع الإدارة .[1]

الفرع الثالث: تشكيل مجلس الإدارة.

لتشكيل مجلس الإدارة هنالك شروط يجب توافرها المتمثلة فيما يلي :

- أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء الغير تنفذيين .
- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس.
- أن لا يجمع نفس الشخص بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.
- أن يكون عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة في الشؤون المالية ذو كفاءة مالية وتأهيل علمي ، ويتمتع بالنزاهة والإخلاص.
- أن يكون قادر على تخصيص الوقت والاهتمام اللازمين لعضويته وان لا تمثل هذه الأخيرة تعارضا في مصالح أخرى .[2]
- لا يجوز لعضو المجلس أن يصوت عن نفسه، أو على من يمثله عندما يكون الأمر متعلقا بمنفعة خاصة يراد منحها إياها.
- لا يجوز لأي عضو أن يتلاعب في سعر الأسهم للأسواق المالية أو شراء وبيع الأسهم استنادا لمعلومات غير متاحة، حيث حصل على هذه المعلومات من طرف شخص قصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة .
- يتم الإفصاح عن وضع الرئيس سواء تنفيذي أو غير تنفيذي.

ومن خلال هذه الشروط نستخلص بأن توافرها ضروري في المؤسسة بغية تطبيقاتها على أعضاء مجلس الإدارة محافظة على مكانة المؤسسة من أي انتهاكات قد تتعرض لها مستقبلا.

---

[1] عدنان عبد الرحمان عبد المجيد، قباجة مرجع سبق ذكره، ص: 41.

2 **"دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي)**،"hawkame« stories » wwwsiib.sy ،بنك سوريا الدولي 2008/8 ، ص ص: 5-6 .

ويتشكل مجلس الإدارة من مجموعتين:

أولا: أعضاء مجلس الإدارة.

1- رئيس مجلس الإدارة : الفصل بين المدير العام و رئيس مجلس الإدارة ، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري والركيزة الأساسية التي تقام عليها الشركة كلها ،هو الذي يسعى جاهدا من اجل توفير جو مناسب بين الموظفين ،قصد تحقيق أهدافهم .

1-1 دور رئيس مجلس الإدارة.

الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة المتمثلة في المحافظة على حقوق المساهمين، احترام دور أصحاب المصالح والحصول على المعلومات الكافية والدقيقة، والتأكد من وصولها كاملة لكل من الأعضاء.

وفي الوقت المناسب حتى يتم اتخاذ القرار الأنسب وذلك عن طريق إقامة علاقات سليمة، بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء الغير تنفيذيين.[1]

- **أعضاء تنفيذيين** : هم أطراف داخلين يعملون في الشركة، المتمثلين في المسيرين، المدراء التنفيذيين
- **أعضاء غير تنفيذيين** :هم أطراف خارجين مشاركين مع الشركة كالمقترضين ،الموردين.[2]

ثانيا:لجان مجلس الإدارة : توافر في هذه اللجان أعضاء تنفذيين مستقلين من بينها لجنة التدقيق،و لجنة المكافآت.

وتستمد هذه اللجان سلطتها من سلطة مجلس الإدارة، تعمل جاهدة على تحقيق الرقابة والتدقيق لمختلف نشاطات المؤسسة وتكون مراقبة لأهدافها وخططها المستقبلية.[3]

ثالثا: مجلس الإدارة.

يعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن عمليات المؤسسة اليومية، بين هذه الأخيرة وبين الأطراف المساهمة كالموردين، المقترضين، إذ يتكون مجلس الإدارة من كبار المساهمين المتمثلين في وصغار المساهمين كأصحاب المصالح والأطراف المساهمة.[4]

---

[1] رقية حساني وزميلاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] علي عبد الجابر علي إسماعيل،"**العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في المحاسبة،قسم المحاسبة كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،آب،2010، ص:21.

[3] حسام الدين غضبان، "**محاضرات في نظرية الحوكمة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[4] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

الفرع الرابع: الإدارة التنفيذية

تكمن مسؤولية الإدارة التنفيذية في رسم السياسات والخطط، قصد تعظيم القيمة السوقية، وفق القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ،إذ يعتبر هذا الأخير هو المسؤول الوحيد عن صياغة اللجنة من أعضاء ذوي الكفاءة والخبرة العالية وأيضا من خطط واستراتيجيات مستقبلية،[1] إذ يتوجب على الإدارة التنفيذية الإفصاح والشفافية عن كافة المعاملات المالية والتجارية.

فيتطلب على مجلس الإدارة مراقبة الأعمال التي صدرت عن الإدارة، من أداء جيد والتأكد من صحة وسلامة المعلومات المقدرة، ومقارنتها مع المعلومات الفعلية ،حتى تكون على أحسن وجه، هذا لتحقيق أهداف جميع الأطراف المعنية.[2]

ومن مسؤوليات الإدارة التنفيذية نذكر مايلي :

- وضع هياكل تنظيمية والتأكد من صحة تطبيقها بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة.
- رسم خطط وسياسات مستقبلية و مقارنتها مع الفعلية .
- وضع إجراءات وأنظمة رقابة داخلية مما يسهل العمل الجيد والسير الحسن بين الموظفين.[3]

الفرع الخامس: أصحاب المصالح .

يعتبرون أطراف مهمة للشركة كالموردين ،الزبائن فبدورهم يقدمون للشركة مصادر ومعلومات ملموسة آو غير ملموسة كما لهم القدرة في التأثير عليها وهذا يساعدهم في زيادة سرعة دوران المخزون و الزيادة في الإيرادات إذ ترتفع زيادة أرباح الشركة. [4]

فهم يمثلون العمود الفقري لأي شركة فبغيابهم يشكل عائق في تسيير الشركة مما يؤدي إلى توقفها، فيستلزم على الشركة تقديم مزايا وتشجيعات وخلق روح المنافسة بين أصحاب المصالح .[5]

المطلب الثاني : المكونات الأساسية لحوكمة الشركات.

يتكون نظام حوكمة الشركات من مكونات أساسية إذ تتميز في كونها مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيها.

---

[1] دليل الحاكمية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[2] عدنان عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[3] دليل الحاكمية ، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[4] علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21- 22.

[5] دليل الحاكمية، مرجع سبق ذكره، ص:7.

الفرع الأول: مدخلات النظام :إذ يتكون من متطلبات قانونية وإدارية واقتصادية المتمثلة في القوانين والتشريعات.

الفرع الثاني: نظام تشغيل الحوكمة : المتمثلة في الجهات الرقابة الفعالة المشرفة عن تطبيق الحوكمة.

الفرع الثالث: مخرجات النظام

الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية والإفصاح في الشركة .[1]

المطلب الثالث : ركائز حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات عدة ركائز تقوم عليها وذلك لزيادة ثقة المستثمرين وهذا قصد جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من بينها نذكرها المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول :السلوك الأخلاقي :

أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

الفرع الثاني: الرقابة والمساءلة

من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح مثل الهيئات الإشرافية العامة " هيئة سوق المال وزارة الاقتصاد، سوق الأوراق المالية ،البنك المركزي الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة،والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون، مجلس الإدارة ،لجنة المراجعة ،المراجعون الداخليون،المراجعون الخارجيون" والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة " الموردون ، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون".

الفرع الثالث:إدارة المخاطر من خلال وضع النظام لإدارة المخاطر, والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.[2]

[1] فكري عبد الغني محمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2] حكيمة بوسلمة و نجوى عبد الصمد،" **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي**"، مخبر بحث اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 5.

المبحث الرابع: محددات، معايير و مقومات حوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات ميكانيزمات ومعايير تميزها وتساعدها في تسهيل أعمالها اليومية بشكل دقيق، وذلك في جذب استثماراتها المحلية والعالمية.

المطلب الأول:محددات حوكمة الشركات.

هي تلك الأسس و القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرار و توزيع السلطات داخل وخارج الشركة وذلك قصد التسيير الجيد وجذب الاستثمار ،ومن هنا نتطرق إلى المحددات التالية:

الفرع الأول:محددات داخلية.

تصدر مباشرة من الشركة ، وهي تشتمل على القواعد و الأساليب التي تطبق داخلها والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة ، توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة والتوزيع المناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المتعلقة بعملية الحوكمة

الفرع الثاني:محددات خارجية.

هي تلك البيئة العامة للاستثمارات التي تعمل فيها الشركة و المتمثلة في القوانين التي تشمل النشاط الاقتصادي وفعالية الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات بالإضافة إلى الشركات المنظمة الغير حكومية التي تعمل على ضمان التزام تلك الأخيرة ،و النظام المالي الذي يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع بشكل مناسب إذ يساعد في تشجيع الشركات على التوسيع والمنافسة .[1]

الشكل رقم 5: محددات حوكمة الشركات.

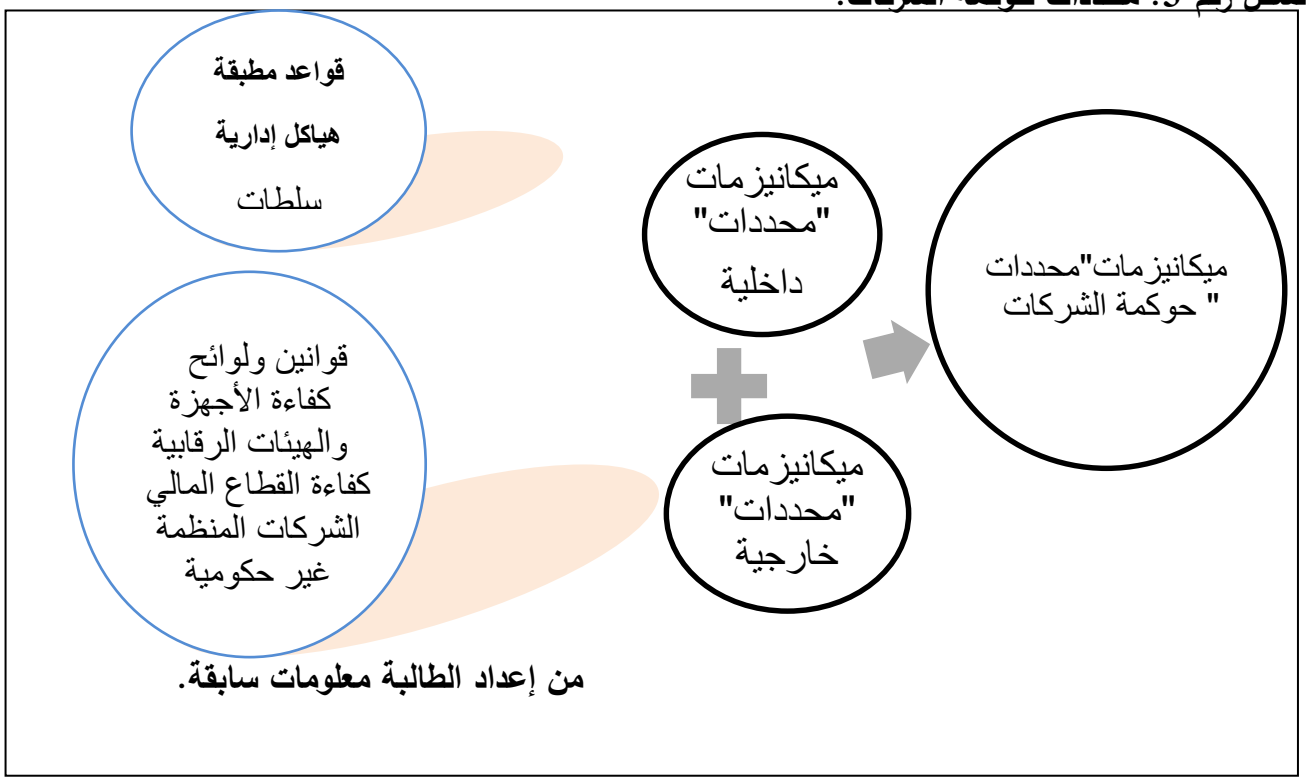

من إعداد الطالبة معلومات سابقة.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19-22.

المطلب الثاني : معايير حوكمة الشركات.

إن حوكمة الشركات تتميز بعدة مقاييس نظرا لوجهة اختلاف العلماء على مفهومها من بين هذه المؤسسات **BIS, OCED** ممثلا في لجنة **BASEL** ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك.

الفرع الأول OCED: تم تطبيقها في سنة 1999 وأصدرت تعديلات في 2004 يتمثل فيما يلي:

أولا :ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات المتضمنة في :

- تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها ملزمة التناسق مع أحكام القانون.
- إيضاح في تقسيم المسؤوليات بين السلطات التنظيمية والتنفيذية .

ثانيا: حفظ حقوق المساهمين.

حيث يمكنهم أن يقدموا قراراتهم في اختيار مجلس الإدارة ومراجعة القوائم المالية، وكما لهم الحق في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة ونقل ملكية السهم والحصول على عوائد من الأرباح.[1]

ثالثا: المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.

وذلك من خلال المساواة والإنصاف في التعامل بين حملة الأسهم ، حيث لهم الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية ومنحهم تعويضات عند تعرضهم للمخاطر، والتصويت في الجمعية العامة والمشاركة في كل القرارات المقدمة ، كما يمكنهم الاطلاع على كافة التعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة .

رابعا: دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.

المتمثلين في المساهمين ،المقترضين،الموردين،مجلس الإدارة ،احترام الأطراف المشاركة مع الشركة واحترام حقوقهم القانونية وتعويضهم عن أي انتهاكات يتعرضون لها ، ولهم الحق في الحصول على المعلومات وتأمينهم للطرق الخاصة بالتدفقات الرأسمالية.[2]

خامسا: الإفصاح والشفافية.

الإيضاح عن المعلومات الهامة بدقة وفي الوقت المناسب، إذ تشتمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالي، إذ تعتبر الشفافية عن حرية تدفق المعلومات و إعطاء صورة حقيقية لكافة القوائم والتقارير المالية و مؤشرات الأداء، وكذلك الإيضاح عن خبرة أعضاء مجلس الإدارة، ودور مراقب الحسابات، وذلك من خلال وضع مجموعة من الأجهزة الرقابية وهذا حفاظا على الشركة.

---

[1] محمد ياسين غادر، "**محددات الحوكمة ومعايير**"، المؤتمر العلمي الدولي15،حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان ،يومي 15- 17ديسمبر، 2012، ص ص : 19-20.

[2] سهام موسي و فراح خالدي ،"**أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، مداخلة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 06-07ماي 2012، ص: 6.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة.

هي تلك الأعمال المحددة والمقيدة بهيكل مجلس الإدارة وكيفية اتخاذ القرار واختيار أعضائه قصد حماية الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.[1]

الفرع الثاني: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية.

تم وضع هذه اللجنة في عام 1999 المتمثلة في عدة إرشادات المتمثلة في :

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار المناسب.
- وضع آليات للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة و مراقبو الحسابات.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي.
- الحوافز المالية والإدارية للمجلس التي تحقق العمل بطريقة سليمة. [2]

الفرع الثالث:معايير مؤسسة التمويل الدولية.

وضعت مؤسسة التمويل الدولية تابعة للبنك في عام 2003 متضمنة عدة قوائم لدعم الحوكمة في المؤسسة سواء كانت مالية أو غير مالية.

الممارسات المقبولة للحكم الجيد، و لضمان هذا الأخير يتوجب على المؤسسة إتباع خطوات جديدة

كالقيادة العليا و الإسهامات الأساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

الفرع الرابع :معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة .

تعتبر أسس وخصائص حوكمة الشركات مكملة للأسس التي تحكم الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها فـ **OCED** مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

- التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.
- اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية .
- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم.

[1] علي عبد الجابر الحاج على إسماعيل مرجع سبق ذكره، ص ص: 38- 39.

[2] محمد ياسين غادر، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

- العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية.
- الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية.
- مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة.[1]

المطلب الثالث: مقومات و متطلبات حوكمة الشركات.

تعتمد حوكمة الشركات على متطلبات ومقومات أساسية تساعدها ببناء مخططات سليمة مضبوطة بالأداء الإداري، من خلال فرض لجان رقابية ومساءلة صارمة.

الفرع الأول:مقومات حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على عدة أسس يمكن حصرها كمايلي:

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادي.
- فعالية نظام التقارير و قدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات .
- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية
- وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة.[2]

الفرع الثاني : متطلبات حوكمة الشركات

تعتمد حوكمة الشركات على متطلبات أساسية إذ تساعدها في بناء هياكل أو مخططات سليمة هذا للحفاظ على مجلس الإدارة وذلك قصد إنجاح الشركة.

[1] محمد ياسين غادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

[2] رابح بوقرة و هاجر غانم، "**الحوكمة:المفهوم و الأهمية**"، مداخلة بمناسبة ملتقى الوطني الأول، حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 06-07ماي 2012، ص: 9.

الجدول رقم 02 : يبين متطلبات حوكمة الشركات

العناصر	الثقة	الشفافية	المسؤولية الاجتماعية	الإدارة بالقيمة
المفهوم	شعور متبادل بين الأطراف	حرية تدفق المعلومات وإعطاء صورة حقيقة للمعلومات	HOLMESواجب على المنشاة اتجاه المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه وان تحسن المستوى المعيشي للعمال ،وهذا بخلق فرص العمل وإخراجهم من دائرة الفقر وتوفير الخدمات الصحية	بين الأعمال وتنظيمها داخل المؤسسة
المبادئ			– احترام اللوائح والتنظيمات. – الشفافية في التعاملات – المحافظة على مصالح المؤسسة	– توفير الحوافز المالية. –ضرورة تفعيل آليات الرقابة. – التوافق بين مصالح المساهمين والمستثمرين
سلبيات	- صعوبة إنهاء العلاقات - إفشاء الأسرار - صعوبة دخول المنافسين		- قلة الخبرة - عدم وجود التنظيم لدى النمو - عدم وجود ثقافة لدى المؤسسة	
ايجابيات	- جذب الاستثمار - تخفيض التكاليف الرقابية – خلق الإبداع	- القضاء على الفساد بأنواعه - جذب الاستثمار - تقليل من المخاطرة		

المصدر: من إعداد الطالبة معلومات سابقة،غضبان مرجع سبق ذكره، ص ص: 54،63.

خلاصة الفصل

تعد حوكمة الشركات نظام جيد تتبعه كل المؤسسات لتسهيل في عملياتها اليومية وللمحافظة على مكانتها الاقتصادية ومركزها التنافسي، و سيرورة عملها واستقلاليتها المالية، وذلك بتوافر مبادئها كالإفصاح والشفافية في كافة المعاملات المادية بغية تحقيق أهدافها، و بناءا على ما سبق فان الحوكمة، حضيت باهتمام كبير لم تحضى به من قبل ، نتيجة للفضائح والانهيارات المالية وبالتالي فان الحوكمة ساهمت في عملية الرقابة في المؤسسة من خلال آلياتها ومبادئها الأساسية، حيث تعتبر الحوكمة مكافحة للفساد المالي إذ تمنع من هروب رؤوس الأموال و إتاحة التمويل، وتتسم في كونها حاكم ومتحكم لجذب الاستثمارات، و خفض تكلفة رأس المال و هو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية، من اجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات، فهي تعمل جاهدة على نشر ثقافة الالتزام ويقظة الضمير، ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي، كما أنها ترتبط كنظام بعمليات تحقيق القيمة المضافة، لذلك تضمنت حوكمة الشركات عدة آليات ومبادئ تعمل على تحقيق أهداف الشركات.

ومن هنا نستخلص النتائج التالية:

- يعتبر مصطلح حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة،التي تعالجها أدبيات الاقتصاد والفكر المعاصر والتي تعتبر نظام تتم من خلاله إدارة ومراقبة الشركات.
- اختلاف تطبيق حوكمة الشركات احد الدعائم الأساسية في تنويع الالساليب التي تسهل عملية تجسيدها
- ضرورة إدراك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشان نشر الوعي بما يعزز فعالية تطبيق الحوكمة.
- القيام بمراجعة محتويات نظام الحوكمة في المؤسسة وتحديد الاحتياجات من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة لإعداد ووصف القدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.

تمهيد

يرجع ظهور الفساد المالي إلى الانهيارات والفضائح المالية العالمية، التي كانت شديدة التوسع في العديد من الدول المتقدمة، إذ تأخذ صورا وأشكالا متداخلة فيما بينها، فيصعب التمييز و الفصل بينها إذ تعتبر ظاهرة اجتماعية و سياسية، التي حدثت في العصور الماضية كفضيحة شركة Enron للطاقة، وشركة world com للاتصالات وشركة Xerox للتجهيزات المكتبية، التي هزت العالم، إذ يرجع سببها في غياب السلوكيات الأخلاقية، و افتقار في الإفصاح عن العمليات والمعاملات المالية، وذلك بسبب تهاون مجالس الإدارة بانعدامهم وضعفهم لوضع لجان مختصة في عملية الرقابة على المسيرين، في مراقبتهم من حيث الشفافية والإفصاح في القوائم المالية، والتلاعب بالمعلومات وعدم تماثلها، والبيانات في الدفاتر والسجلات المقدمة أو التي سيقدمونها إلى الأطراف المشاركة مع الشركة، والمساءلة من قبل المساهمين وبقية الأطراف المشاركة، والنزاهة في أعمالهم اليومية للشركة، مما أصبح كل من المسيرين الماليين عاجزين عن اتخاذ قراراتهم المناسبة للشركة.

فيتوجب على الدولة والشركات بنشر إجراءات واليات التوعية للقضاء على الفساد المالي، والتصدي له وكيفية الوقاية منه ،فان لم تسارع الدولة في القضاء عليه، فهو من يعمل على انهيار سلطتها ومكانتها الدولية لما له من أثار وخيمة من كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وذلك من خلال وضع بنود متضمنة الأنظمة الرقابية ومبادئ الحوكمة والقيم الأخلاقية للحد منه.

وقد ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول:الإطار الفكري للفساد المالي.

المبحث الثاني: خصائص و دواعي الفساد المالي ونتائجه.

المبحث الثالث :دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي.

المبحث الأول : الإطار الفكري للفساد المالي

تعددت التسميات ولكن بقي المفهوم واحد، هو ذلك السلوك المخل بالأخلاق والتقاليد المخالف للقوانين، إذ وصلت ذروته للانهيارات والفضائح المالية، التي مست جميع دول العالم وجميع النواحي .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الفساد المالي

يرجع ظهور الفساد المالي إلى العصور القديمة إذ اختلف مفاهيمه من كتب الأدب والتاريخ والسياسة ،فكان مفهومه في اللغة اللاتينية ب Rumper معناه الكسر سواء كان الشيء سلوكي أو أخلاقي. [1]

في اللغة الانجليزية كانت تسميته ب corruption أما اللغة الفرنسية كانت السبب في التغيير من المفيد إلى السيئ Cause To Change From Good To Badأو في كلمة واحدة تعني العكس النزاهة Dishonest أو Wicked معناه الأدنى أو Bad السوء.

إذ يعني أيضا ب The Corruption Of The Body After Death التعفن بعد جثة الموت بمقصود العمل القابل للرشوة وكلمة Verrality أيضا لها نفس المفهوم السابق.[2]

المطلب الثاني: مفهوم الفساد المالي.

إن تعدد واختلاف مفهوم الفساد المالي عند العلماء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمنظمات نظرا لكثرة انتشاره في المجتمعات، إذ اعتبر مفهومه نتاجا للعوامل السياسية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية، نظرا لغياب الرقابة والعقوبات على المفسدين ومن هنا نذكر بعض التعاريف.

الفرع الأول:لغة.

فسد، إفسادا، فسادا، فسد الشيء أي بطل، وأصبح غير صالح للاستعمال.[3]

[1] صلاح حواس وعبد الحميد حسياني،"**أهمية تعزيز العمل لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"،جامعة الجزائر 3 ص :171.

[2] محمد خالد المهايني" **الفساد المالي والإداري ،مظاهره أسبابه مدخل الرقابة الحكومية**"، ملتقى دمشق ص ص: 6-7.

[3] بلمقدم ، مرجع سبق ذكره، ص:8.

الفرع الثاني: من حيث الجوانب.

أولا:الجانب السياسي.

ويتسم مفهوم الفساد المالي باختلاسات أموال الدولة و استغلال المناصب العامة بغية تحقيق مصالحهم الشخصية و يتم الحصول عليه من خلال التهرب الضريبي أو الحصول على قرض اقل فائدة مقابل تقديم خدمات شخصية .

ثانيا:الجانب النفسي.

يعتبر الفساد عند علماء النفس بأنه ذلك الاضطراب الناشئ عن الفرد والمجتمع في النظام الذي تدفعه إلى السلوكيات الغير أخلاقية.

ثالثا: الجانب القانوني.

يعتبرونه بتلك المخالفات عن الالتزامات والأحكام القانونية وعدم احترامها وتطبيقها.

وعند مختلف المنظمات والعلماء الممثلة في الجدول رقم (3):

الجهات المصدرة	التعريف
صندوق النقد الدولي **(IMF)**	ذلك الأسلوب الذي يسعى من خلاله أشخاص كثيرون قصد المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة.[1]
منظمة الشفافية العالمية	عرفته بعدم الاستخدام المناسب والأمثل للمنصب لتحقيق مكسب خاص.[2]
– اتفاقية الأمم المتحدة. – **موسوعة العلوم الاجتماعية.** – **البنك الدولي**	– لمكافحة الفساد 2003 اعتبرته جريمة من السرقة والنهب للموارد العامة والرشوة بجميع وجوهها وتبييض الأموال وعرقلة سير النشاطات. – استخدام المصالح العامة قصد تحقيق مصالحهم الخاصة.

[1] علي سكر محمود،"**مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**" ،المجلد12،العدد1،لسنة 2010،ص ص: 120-121.

[2] خيرة مجذوب و مصطفى بلمقدم ،"**آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي و الإداري في ظل مبدأ الإفصاح و الشفافية**". ملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد المالي والإداري وسبل علاجه،سكيكدة،الجزائر، ص: 8.

	– بعدم الاستعمال الأمثل للمنصب مثال ذلك تقديم أو طلب الموظف بحصوله على مصالحه مقابل تقديمات خدمات ورشاوي.[1]
– Huntington – Edehertz	– ذلك السلوك الخاص بالموظفين الحكوميين المخالفين للقواعد والقوانين المعتمدة والمطلوبة في خدمة المجتمع مقابل خدمتهم الخاصة. – كل فعل مخالف للقانون وتم ارتكابه بطرق الخداع والغموض والسرية بغية في الحصول على أموال ومنافع شخصية.[2]
محمد مصطفى سليمان	تنصيب أفراد أو أشخاص رغم أنهم لا يستحقون ذلك المنصب وهذا قصد تحقيق مكسب مادي أو نفوذ على حساب الآخرين ، دون مراعاة القواعد المتفق عليها.[3]

من خلال التعاريف السابقة تتضح عدة معان أساسية للفساد المالي أهمها :

- اختلاسات أموال الدولة.
- الاضطراب الناشئ عن الفرد.
- المخالفات عن الالتزامات والأحكام القانونية.
- الأسلوب الذي يسعى من خلاله أشخاص كثيرون قصد المنفعة الخاصة.
- عدم الاستخدام الأنسب والأمثل للمنصب.
- السرقة والنهب للموارد العامة والرشوة.
- استخدام المصالح العامة قصد تحقيق مصالحهم الخاصة.
- السلوك الخاص بالموظفين الحكوميين المخالفين للقواعد والقوانين المعتمدة.
- كل فعل مخالف للقانون.
- تنصيب أفراد أو أشخاص رغم أنهم لا يستحقون ذلك المنصب.

[1] حسيبة زايدي و سارة أبركات،"**الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"،ملتقى الوطني حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة،الجزائر ص:6.

[2] عبد الرزاق خليل و نعيمة أعبدي"،**معالجة الفساد المالي والإداري بين أسس الاقتصاد،الإسلامي والحكم الراشد**"،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة الجزائر، يومي 3و4 ديسمبر 2012، ص ص: 307-308.

[3] محمد مصطفى سليمان ط،مرجع سبق ذكره، ص:32.

ومن هنا يمكننا أن نلخص الفساد المالي في تعريف واحد هو" ذلك السلوك المنحرف الغير أخلاقي المخل بالأحكام والقوانين وأخلاقيات العمل الذي يستغل من قبل الأشخاص ذوي المناصب العليا بغية تحقيق منافعهم الخاصة على حساب الآخرين،وذلك بإتباعهم و اسلاكهم طرق رذيئة كالرشوة والاختلاس والمحاباة أو الابتزاز".

المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي.

للفساد المالي عدة صور ومظاهر تعكس أخلاقية المسير والفرد والمجتمع المتمثلة في أربع مجموعات.

المجموعة الأولى الفساد التنظيمي.

1- امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه.

وذلك عن طريق تهربه أو امتناعه لبعض الأعمال المخولة له نتاجا عن عدم ثقته من قدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ وتحمل نتائج غير مرضية التي يترتب عليها أثار سلبية بينه وبين المواطن المؤدية إلى الفساد.

2- عدم تحمل المسؤولية.

إن تخوف الموظفين من عدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة الأعمال بين عدة أشخاص باعتقادهم تفادي المشاكل في المؤسسة ، وبالرغم من أن الموظف لا يكون مسؤول عن بعض الأعمال.[1]

3- المتاجرة من خلال الوظيفة.

استخدام الموظف نفوذه قصد تحقيق المصالح وهذا من خلال حصوله على رسوم مقابل تقديمه لخدمات الممنوحة مجانا من طرف الدولة للمواطنين هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يقوم بالزيادة لحصوله على عوائد، وهي أصعب الصور وأكثرهم خطورة، إذ يتسم هذا المظهر بالعنف والتهديد والاستفزاز للشاهد أو تقديم شهادة الزور.[2]

[1] هاشم الشمري و **إيثار** الفتلي،"**الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**" ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011 ص51.

[2] علي سكر عبود، مجلة القادسية ، مرجع سابق، ص ص: 122 – 123.

المجموعة الثانية : الانحرافات السلوكية.

1- سوء واستعمال السلطة.

لجوء الكثير من المسؤولين ذوي المناصب الهامة في الدولة والسلوك الغير أخلاقي في المجتمع لاستخدامهم لأغراض غير قانونية بغية تحقيق مكاسبهم الخاصة عن طريق التلاعبات والانحرافات والتي تساعدهم في زيادة رواتبهم وارتفاع مكانتهم وهذا من خلال تضخيم الفواتير الخاصة بالإنفاق العام لصالح الأفراد أو الشركات.

2- المحاباة والمحسوبية.

التفضيل و الاهتمام بشخص على شخص آخر في مجال إبرام العقود والتعيين بغير حق بغية حصولهم على منافعهم الخاصة على حساب الآخرين من غير وجهة قانونية.

3- الوساطة.

هو التدخل لشخص دون مراعاة للأحكام والقوانين المعمول بها مثل تعيين شخص في منصب في كونه يعتبر احد الأقارب.[1]

المجموعة الثالثة : الانحرافات المالية.

1- الاحتيال والنصب.

يعتبران هاتين الصفتين مخلتين بالقانون وتمثل الغدر واستعمال الغيلة في المعاملات بين الأطراف لاستغلالهم واستفزازه.[2]

2- **أعمال السمسرة.**

تتضمن عمليات التلاعب والانحرافات في سوق الصرف و السوق المالية و بعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كإصدار أسهم دون أن يكون لها أصول المشروعة و المعاملات الخفية و استخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة.[3]

المجموعة الرابعة : الانحرافات الجنائية.

1- الرشوة.

يختلف مصطلح الرشوة من شخص لآخر حسب المجتمع الموجود فيه كالإكرامية والهدية والمساعدة مقابل تحقيق منفعة أو الامتناع عن تنفيذ بعض الأعمال ، عن طريق الصفقات العمومية ومنح الامتيازات

1 هاشم الشمري و إيثار الفتلي ،مرجع سابق، ص، ص 52 -53.

2 علي سكر عبود،مجلة القادسية، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

3 مصطفى بلمقدم ،مرجع سبق ذكره ص: 8.

والخصخصة حتى وان اختلفت التسمية إلا أنها تبقى رشوة بإشكالها وأوجهها المختلفة المخالفة للأحكام والقوانين[1].

2- التهرب الضريبي.

يقوم رجال الأعمال بالحصول على أموال بطرق الابتزاز مقابل تنفيذهم لمصالحهم المرتبطة بوظائف المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة ،إذ يقدمون لهم رشاوي قصد تخفيض في الضريبة أو إعفائهم منها وذلك بواسطة الاحتيالات و التلاعبات على القواعد والقوانين.

فالمسؤولين يقومون بتغيير مواصفات السلعة المستوردة بغية التخفيض في الرسوم الواجب دفعها مقابل حصولهم على رشوة.[2]

3- غسيل الأموال.

التزييف و التزوير في العملة و بطاقات الائتمان والتعامل مع الأموال الناتجة عن العمليات المشبوهة الغير قانونية في المؤسسات المالية بغية الطمس وجعل مصدرها قانوني،وهذا دون الخوف من المساءلة القانونية.

إذ يعتبر غسيل الأموال عرقلة في سير العدالة لأنها تزيد من صعوبة اكتشاف التلاعبات المالية.[3]

4- إخفاء الأموال المتحصلة من الفساد.

إن الإخفاء يعتبر جريمة ولذلك يلزم على الدولة والمؤسسة محاسبة وعقاب الشخص الفاعل الذي طمس على تلك الأموال و التي تم تبييضها مع العلم بأنها ذات مصدر غير قانوني لأنها تؤدي إلى عرقلة سير العدالة ، فكما نصت المادة 24 من اتفاقية الدولية لمكافحة الفساد بان كل دولة طرف الاتفاقية أن تنظر في اعتماد ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى للمحاسبة على جرائم القيام عمدا وعقب.[4]

المطلب الرابع : أنواع الفساد المالي .

لقد تعدد الفساد المالي واختلفت أنواعه من حيث حجمه في الشركات وانتشاره في الدول مما انعكس سلبا على الشركات العامة والخاصة.

1 هاشم الشمري، إيثار الفتلي، مرجع سبق ذكره ص: 56.

[2] "**الفساد والحكم الرشيد**" ورقة مناقشة رقم 03،،شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص:24.

[3] عبد الله بلوناس،"**سيل الأموال الوجه الخفي للفساد**"، ملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد المالي والإداري المشكلة وسبل العلاج، يومي 15و16ماي 2012سكيكدة، الجزائر ،ص:7.

[4] علي سكر عبود ، مجلة القادسية ، مرجع سبق ذكره،ص: 123.

الفرع الأول: من حيث الحجم.

أولا:الفساد الصغير.

وهو ذلك الفساد الذي يكون من طرف واحد دون وجود له أطراف أخرى لذلك نجده بين صغار الموظفين وكما جاء في الاتفاقية الدولية التي اعتبرته فساد تقليدي و يتم بين صغار الموظفين الوطنيين بتقديم واستلام رشاوي من الآخرين مقابل تسهيلات ، كما يمكن أن يحدث دون اللجوء إلى الرشاوى عن طريق استغلال الوظيفة العامة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة أو بتعيين الأقارب .

ثانيا: الفساد الكبير.

هو ذلك الفساد الذي يكون من طرف عدة أشخاص فنجده عند كبار الموظفين بغية تحقيق مصالحهم الشخصية من اختلاسات وإبرام الصفقات مقابل حصولهم على تعويضات إذ يعتبر اخطر من الفساد التقليدي.

الفرع الثاني: من حيث الانتشار.

أولا: الفساد الدولي.

هو ذلك النوع الذي يتميز بالشمول عالميا خارج حدود الدولة وله عدة تسميات كالعولمة مثال ذلك الموظف في المؤسسة الدولية العمومية واختلاسه للمبالغ الأكبر تكلفة المتمثلة في الأموال الضخمة .

التي ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخليا وخارجيا بالكيان السياسي بغية تمرير منافع اقتصادية إذ لا يستطيع الفصل بينهما لأنه أكثر شمولية وانتشار من رشاوي ومحاباة وتزوير.

ثانيا:الفساد المحلي.

هو ذلك الفساد الأكثر انتشارا في المؤسسات الوطنية الذي يحكمها قانون دولة واحدة في المؤسسات المالية من اختلاسات ومحاباة ووساطة ونهب المال العام. [1]

ثالثا:من حيث القطاع.

أولا:فساد القطاع العام.

إن بقاء قطاع الدولة مرهون بأدائه وفعاليته قصد تحقيق الأهداف التي جاء من اجلها أصلا لخدمة المجتمع نهب وهدر المال العام ممنوح للمجتمع مجانا من طرف الدولة.

ثانيا:فساد القطاع الخاص.

إن الفساد المالي يمس الشركات الخواص التي تمارس الأعمال الغير قانونية كم أشارت إليه منظمة الشفافية العالمية مثل الألمانية ،الفرنسية.[2]

---

[1] هاشم الشمري، إيثار الفتلي مرجع سابق، ص ص: 45-46.

[2] صالح مفتاح و فريدة معارفي، "**الفساد المالي والإداري ،أسبابه،مظاهره،مؤشرات قياسه**"،سكيكدة،جامعة 20 اوت1955،كلية العلوم الاقتصادية ، ملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد وسبل علاجه، يومي 15و 16ماي 2012سكيكدة،الجزائر، ص: 03.

المبحث الثاني: خصائص ودواعي الفساد المالي ونتائجه.

يتسم الفساد المالي بعدة سمات يتميز بها نتاجا لعدة عوامل في شتى الجوانب والنواحي إذ يؤثر سلبا على الاقتصاد سواء المحلي أو الدولي.

المطلب الأول : خصائص الفساد المالي.

يتميز الفساد المالي بعدة صفات تميزه عن باقي الأنواع المتمثلة في الفساد الأخلاقي،الإداري.

1- **السرية:** تتسم هذه الصفة عادة بالكتم عم المعلومات حتى يقوم الموظف بأعماله الخبيثة في راحة لا وجود للإزعاج.

2- **تعدد الأطراف وتعدد المظاهر:** تعدد الأطراف حتى يسهل عملية الفساد وان لم يكن هناك أطراف يتم خلقها أما عن طريق الابتزاز أو التهديد.

3- **الإلزام المتبادل:** مصلحة متبادلة يعني الرضا عن المصلحة المشتركة

4- **التمويه:** نظرا لأنّ هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال فإن الفساد ينطوي على التمويه والإخفاء والتعتيم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته.

5- **خيانة الثقة:** إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يجب أن تتوفر في صاحب السلطة العامة.

6- **التناقض:** ويقصد بذلك حدوث تناقض بين الأدوار في الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة.

7- **الخديعة والتحايل:** كالتزوير والتزييف للأوراق المالية .

8- **الشمول:** حيث يشمل الفساد كل الأطراف المشاركة.

9- **سلوك منحرف:** يحدث لمخالفة القواعد والتشريعات والأخلاق.

10- الإخلال بالواجبات والمسئوليات، وسوء الاستغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة.[1]

11- تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة.[2]

المطلب الثاني : أسباب الفساد المالي.

لأسباب الفساد المالي عدة دوافع، إذ توجد في سلوك الشخص في حد ذاته الغير أخلاقي والغير حسن التي تكون مخلة للأحكام والشريعة.

الفرع الأول: من حيث النواحي.

أسباب اقتصادية : تعتبر من أهم العناصر الأساسية للفساد المالي.

فكما أشار ماسلو إلى الطعام الذي اعتبره ضمن أولويات الاحتياجات الأساسية للإنسان بغية الاستمرار والنمو في الحياة في حين عدم توافره لهذه الاحتياجات قد يضطر بعضهم إلى أعمال الفساد بغية إشباع حاجته الأساسية التي لم يستطع إشباعها نتيجة عدم توفر المال، و تدني الرواتب والأجور للعاملين في القطاع العام

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

[2] حسين يحيوش و ياسمينة طويل ،"**الإجراءات المتبعة في مكافحة الفساد والهيئات المعنية بذلك**"،جامعة الجزائر، ص:02.

والخاص وارتفاع مستوى المعيشة من الأسباب الرئيسة للفساد ، إذ تعتبر هذه الأخيرة سبب في ارتكاب أعمال مخلة ومخالفة للأحكام والقوانين كالرشاوي واختلاس المال العام.
فهذا لمن أراد ذلك أما الآخرون الذين يحرصون على الرزق الحلال فلا شان لهم في هذه الأعمال المخلة. بالسلوكيات الأخلاقية. [1]

أسباب سياسية:و تتمثل في الآتي

ضعف السلطة وبذلك تنعدم الرقابة مما يصبح الفساد المالي أكثر انتشارا وتفشيا إذ يعتبر نهب المال العام وعدم وضوح النظام الضريبي وكذلك عدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية و ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة.[2]

ويتسلط بعض المسؤولين ويستغلون نفوذهم في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين فكل ذلك بزرع روح اللامبالاة عند المواطنين وذلك اتجاه ما يدور من أحداث سياسية واجتماعية وهذا ما ينعكس على الأداء العام ويساعد على تفشي الفساد وهذا كله نتاجا لضعف الدولة وعدم مواجهة قدرتها على معاقبة الموظف المرتكب للفساد.

العوامل الاجتماعية و الثقافية:و تتمثل بالآتي:

المتمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية الطائفية والعشائرية والمحسوبية القلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم ،وذلك من خلال جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل.

الفرع الثاني: من حيث النوعية.

أولا: أسباب عامة.

1- المغالطة والمفاهيم الخاطئة.

إن بعض المجتمعات انغرست فيهم مفاهيم خاطئة أو نقلت إليهم من مجتمعات دعائية واهمة تأثرت بها تأثيرا سيئا فقلبت مبادئها وأهدافها الطموحة فأصبح امتلاك المال هو الأساس لديهم أصبح غايتهم إذ تعددت صوره من ومن فرد إلى آخر حسب المجتمع وحسب المكان القاطن به فمثال ذلك عن صور الرشوة التي اختلفت تسميتها من موطن لآخر كالإكرامية ، الهدية.[3]

1 حاكم محسن محمد، "**الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية** "في العراق، ملتقى سكيكدة، ص :74.

2 ناجي بن حسين، "**تحليل ظاهرة الفساد وسياسات مكافحته ملتقى سكيكدة** "، ص: 93.

3 إبراهيم توهامي و الياسين بوجردة ،"**إستراتجيات وآليات مكافحة الفساد الإداري في الوطن العربي**" ص ص: 273 -275.

2- الاختيار والتكليف الخاطئ للقيادات.

وجود شخص غير جدير بالقيادة تحصل على وظيفته من خلال الواسطة و والمحسوبية لا يتسم بالخبرة، فهذا ينجم عنه سوء التكليف والتخطيط والتنظيم واستغلال كافة موارد المؤسسة البشرية كانت أم مادية للصالح الخاص فتتفشى الظواهر السلبية في المؤسسة، وتصدر قرارات خاطئة وتوضع خطط وهمية مبهمة ومضللة، ولان الشخص غير مناسب فمن الطبيعي جدا أن يؤسس فريقً غير مناسب بالمصلحة التي يترأسها.

هذا نتيجةً لعدم درايته وقدرته على الاختيار والتوظيف أو من خوفه في عدم قدرته وكفاءته في التأثير على منصبة فعند اختيار الموظفين ذوي المناصب العالية يجب توافر الخبرات والبحث عن المقدرة والإبداع،و الذكاء والأمانة والانتماء، والوطنية وضرورة إجراء الاختبارات الدقيقة لتولي المنصب ومن ثم التطوير والتأهيل لزيادة المهارات والرفع من مستوى الأداء وتلبية الاحتياجات الخاصة وإشباعها والتشجيع ثم الرقابة والمحاسبة. [1]

3- **القوانين واللوائح والقرارات الخاطئة عديمة الموضوعية ومنعدمة الشفافية.**

إن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام وحكم السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة لضعف الدولة وعدم مواجهة قدرتها على معاقبة الموظف المرتكب للفساد هذا يؤدي إلى ضعف الجهاز القضائي إذ يصبح سبباً مشجعاً على الفساد.

4- **ضعف دور الرقابة والإعلام والصحافة.**

إن الرقابة وسيلة ذات فعالية كبيرة في مكافحة الفساد والقضاء عليه هذا من ناحية استغلالها بأحسن وجه وأفضل طريقة إذ تعتبر من العوامل الأساسية للإصلاح ومكافحة الفساد والحد منه فمن خلالها يتم استباق حدوث الظاهرة فتصحح المفاهيم وتتم دراسة ومعالجة الأخطاء، وتوضع البدائل فيتم تفاديها وإحالة مرتكبيها.[2]

ثانيا: أسباب خاصة.

1- التلاعب بالدفاتر

تقوم الشركة بالتضخيم في أرقام حساباتها وتضخيم فواتير مشاريعها مستخدمة العديد من الأساليب كالتمويه والتعتيم على الأنشطة و قد يتعمد المحاسب ارتكاب عمليات وهمية في دفاتر وسجلات الشركة بغية تغطية تلاعب ما، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات الدفع فهذا الأعمال كلها بغية توليد الأرباح.

[1] مرجع سابق ذكره ص: 276.

[2] فوزي أمين العزي،"**ما هي أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري**".. www.m.ahewar.org »s.asp 2015/04/12.

2- التلاعب في حسابات الشركة:

قد تتبع الشركة طرقا غير مشروعة قصد التأثير على دلالة القوائم المالية وعلى نتيجة الشركة ومركزها المالي، ويمكن أن يكون التلاعب قصد تضخيم نتيجة الدورة أو العكس.[1]

3- غياب الشفافية

غياب الوضوح وعدم التماثل في المعلومات المقدمة يفسح المجال لانتقالها من قبل المفسدين المسؤولين عن المعاملات المالية ،هذا يؤدي إلى تدهور جودة المعلومات أو تسريبها وتداولها وذلك عن طريق استخدام عدة أساليب من بينها الغش والخداع والتمويه وإعطاء معلومات وهمية عن القوائم المالية وعن وأنشطة المؤسسة .

4- الافتقار إلى حوكمة الشركات

الحوكمة دور مهم في الشركة إذ تساعدها في تسهيل تسيير النشاط والإدارة فغيابها يؤدي إلى ضعف الإدارة الشركة وتدهور علاقتها مع أصحاب المصالح والتراجع في نشاطاتها وبالتالي تضعف صيرورة عملها اليومية.[2]

5- غياب المنافسة

عادة ما يكون لدى الشركات المنتجة،التي تعمل في سوق احتكاري، حافزًا قويًا لكسب رضا الدولة وخصوصا إذا كانت تخضع للاحتكار،إن مثل هذا المناخ يؤدى إلى تزايد وانتشار عدم الكفاءة وبالتالي يؤدي إلى انعدام التنافس السياسي.[3]

6- انخفاض أجور العاملين في القطاع العام وأجهزة الدول:

عندما لا يفي مرتب المسؤولين الحكوميين بتلبية ما يعتقدون أن احتياجاتهم اليومية، فإنهم يلجئون للفساد لاستكمال دخلهم.وحتى وان ارتفعت أجورهم إلا أن بعضهم يستمر في إساءة استخدام السلطة.

7- عدم سلوك أخلاقي

إن ضرورة توافر الأخلاق الحسنة لدى المسير المالي أو الموظف في الشركة إذ تساعده في المحافظة على مكانته أما إذا تخلى على هذا السلوك إذ يؤدي بمنصبه على الهلاك قد يفصل منه أو يعاقب لأنه خالف القوانين والأحكام المصادقة عليها من طرف الدولة.[4]

---

[1] فيروز رجال،شريف غياط،"**حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي**"،ص:19.

[2] محمد مصطفى سليمان،مرجع سبق ذكره،ص ص:35-38

[3] رشيد يوسفي وزميلاته "**الفساد الإداري و المالي مظاهره وأسبابه و واقعه في الوطن العربي**"، ص 5.

[4] رشيد يوسفي،واخرون مرجع سبق ذكره،ص5

الشكل رقم (6) يبين أسباب الفساد المالي

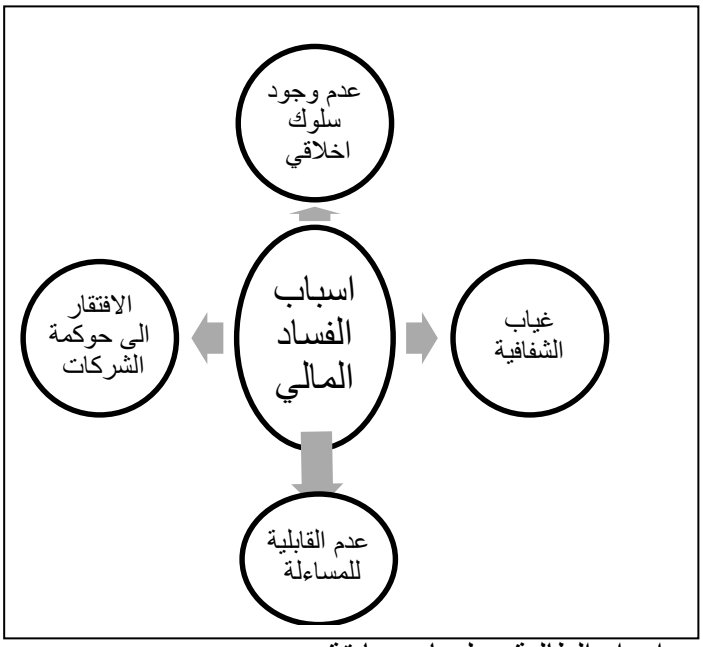

المصدر: من إعداد الطالبة معلومات سابقة.

تعتبر غياب الشفافية وعدم القابلية للمساءلة أسباب مؤدية إلى الفساد المالي بغض النظر من هو الفاعل وكذا الافتقار إلى الحوكمة وأخلاقيات المهنة.

المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن الفساد المالي.

الفرع الأول : تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية:

يظهر أثار الفساد المالي بشكل عام على التنمية الاقتصادية و القدرة التنافسية المتمثل في الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

هذا ما أدى إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.[1]

إذ يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة من الاستثمار في الزيادة من تكلفتها وله اثر في نوعية وحجم الموارد الاستثمار.

[1] عطية الجيار و نعيمة بن كنانة، "**تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد**" ،ص ص :4-5.

الأجنبي كما قد يفشل في نقل المهارات في كونه يضعف التدفقات الاستثمارية وانخفاض الأسعار السوقية للسهم والخسائر التي أضرت بالمساهمين وفشلهم في الحصول على المساعدات الأجنبية نتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

في حين يرتبط بحالة توزيع الدخل والثروة هذا ما يقود إلى الصراعات الكبيرة بين أصحاب المصالح كما له هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.[1]

الفرع الثاني :اثر الفساد المالي على سوق الأوراق المالية:

يعتمد سوق الأوراق المالية على الشفافية في المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقاً في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية ، أو بالنسب المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لنشاط الشركة و يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية وهمية ومضلله في أغلب الأحيان ،وحسابات أخرى تظهر بمعدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات . مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية.

الفرع الثالث: أثر الفساد المالي على القطاع الضريبي.

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فبعضهم يقدمون تقارير أوعية ضريبية وهمية وبهذه الطريقة يتمكنون بالتزييف والتزوير بإظهار مبالغ منخفضة مقارنتها بالمبالغ الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المبالغ بنفس الطريقة ، إذ يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.[2]

[1] شريف غياط و فيروز رجال، مرجع سبق ذكره،،ص:16.

[2] خالد المهاني،"**الفساد الإداري والمالي، مظاهره، وأسبابه، ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته**" ص ص: 19- 22.

المبحث الرابع : دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تلعب آليات حوكمة الشركات دور فعال في مكافحة الفساد المالي، وذلك بإتباع عدة أساليب، كالإفصاح والشفافية في المعلومات بغية الحصول على جودة في المعلومات، وكذا فرض المساءلة الصارمة من قبل مجلس الإدارة ولجان التدقيق، بغية الحفاظ على مكانة المؤسسة واستقلاليتها المالية.

المطلب الأول : دور الآليات الداخلية و الآليات الخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي.

الفرع الأول : دور الآليات الداخلية وعلاقتها بالحوكمة.

لحوكمة الشركات آليات تميزها وتسهل عليها سير عملها والمحافظة على مكانتها، ذلك بغية تحقيق أهدافها

أولا:دور مجلس الإدارة في مكافحة الفساد المالي.

لمجلس الإدارة الجيدة دور مهم في إدارة الشركة، و اختيار المدراء التنفيذيين المكلفون بالسير الحسن والجيد للإدارة ولنشاطات الشركة، إذ يعتبر احد الركائز الأساسية والجوهرية التي تقام عليه الشركة ويعد من أجود الوسائل التي تعمل على تحسين ومراقبة سلوك المسير المالي في الإدارة ، محافظا على رأس مال الشركة التي يتم استثماره من عدم الاستخدام الأمثل والأنسب من قبل الإدارة وفق صلاحيات وقوانين معتمدة من طرف الدولة، وفي كونه يتسم بوظائف مهمة من خلال رسم خطط واستراتيجيات الشركة المستقبلية فيلزم على أعضاءه الإفصاح والشفافية في المعلومات والنزاهة والمساءلة في المعاملات، وذلك للتقليل من الفساد المالي إذ يتسم بهذه الصفات في كونه مجلس إدارة فعال هذا قصد مساعدة أعضائه بتقديمهم مزايا وتحفيزهم ومراقبة سلوكهم بغية حصولهم على اكبر ربح ممكن، وتعظيم القيمة والمنفعة السوقية بصفة خاصة، والرفاهية بصفة عامة،وحتى تتم وظائفه على أحسن وجه وتكامل من الإشراف والتوجيه والمراقبة، يلزم توافره مجموعة من اللجان المتمثلة في الأعضاء الغير تنفيذيين.[1]

ثانيا : دور لجنة التدقيق في مكافحة الفساد المالي.

تلعب لجنة التدقيق دورا فعالا، إذ تعتبر أداة لحوكمة الشركات في كونها اللجنة المنبثقة من مجلس الإدارة فهي قناة اتصال بين المراجع الخارجي وبين مجلس الإدارة حتى لا تقع المؤسسة في الانحرافات المالية المؤداة إلى الفساد المالي، إذ تعمل على تحسين المعلومات وجودتها ومراقبة عمليات التقارير المالية من خلال الإفصاح والشفافية للمساهمين، والتأكد من صحة مصداقيتها، وزيادة الثقة في المعلومات المالية والمراقبة الداخلية على التزاماتها بمبادئ حوكمة الشركات فتكون عضويتها قاصر على الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة و الكفاءة في مجال المحاسبة والمراجعة.[2]

[1] عباس حميد التميمي، ،ص ص: 11-12.

[2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ط 2006 ،ص ص: 139، 141.

ثالثا:دور لجنة المكافآت في مكافحة الفساد المالي.

يتم تعيين لجنة المكافآت عن طريق مجلس الإدارة، إذ تقوم اللجنة بتحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بكيفية اجتماعها وفي الوقت والمكان المناسبين، وبعدها تقوم بتقديم محاضرات الاجتماعات المعتمدة من قبل اللجنة إلى أعضاء مجلس الإدارة، وتتكون اللجنة من ثلاث إلى ستة أعضاء، فإذا أراد أي عضو من أعضاء اللجنة الخروج من عضوية اللجنة لا بد أن يكون الوقت مناسب وبصورة كتابية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا أراد أي عضو الانضمام إلى اللجنة يتم قبوله بعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، فهذا الأخير يوكلها عدة مهمات ومسؤوليات كمراجعة ومصادقة الخطط الخاصة بالحوافز إذ يلزم على اللجنة إعداد التقارير السنوية وتقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة. [1]

رابعا: لجنة التعيينات وعلاقتها بحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي

للجنة التعيينات دور مهم وفعال يوكلها مجلس الإدارة ،إذ تكون مسؤولة عن مراجعة وإدارة الإرشادات الخاصة بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة المؤسسات وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات بتحديد ودراسة الأشخاص المتوقع ترشيحهم في منصب رئيس مجلس الإدارة ،إذ تتكون اللجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة أعضاء، من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتم تعيينهم عن طريق مجلس الإدارة وهذا للحد من الفساد المالي.[2]

والشكل الموالي يوضح النقاط الأساسية التي يتكون منها النظام الأساسي لكل لجنة من اللجان التابعة لمجلس الإدارة.

[1] محمد مصطفى سليمان مرجع سبق ذكره ص ص :136-133.

[2] مرجع سبق ذكره ،ص ص: 139- 141.

الشكل رقم (07): النقاط الأساسية التي يتكون منها النظام الأساسي لكل لجنة من اللجان

المصدر:محمد مصطفى سليمان،" **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،ط1 ، 2006، ص 127.

خامسا: دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي

يعتبر التدقيق الداخلي آلية من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ،إذ تتسم في كونها وظيفة موضوعية مستقلة، لما له من دور فعال ومهم في عملية الحوكمة بتقييم وتحسين العمليات من خلال وضع وتبليغ القيم والأهداف وكذلك ضمان ونزاهة وصحة مصداقية التقارير المالية ومنع حالات الغش والتزوير

وهذا كما جاء في تقرير cad bury ، فيستلزم في وظيفة التدقيق أن تكون فعالة في المراجعة الداخلية لكي تحظى بالاحترام من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا.[1]

الفرع الثاني : الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ومن بين الآليات نذكر مايلي :

أولا: دور منافسة السوق في التقليل من الفساد المالي.

تعد منافسة سوق (المنتجات/ الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة المؤسسات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من Hess و Impavido وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، سوف يؤدي ذلك إلى الفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس.[2]

ثانيا: دور الاندماجات والاكتساب في التقليل من الفساد المالي.

مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في القطاع المؤسسات في أنحاء العالم، ويشير كل من (John و Kodio) إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الأدوات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.[3]

ثالثا: دور التشريع والقوانين في التقليل من الفساد المالي.

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على تفاعلات المشتركين بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

رابعا: دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي.

يطلق عليه بالفحص الانتقائي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر والسجلات و القوائم المالية لإعداد تقارير مالية مناسبة ذات جودة عالية من المعلومات المالية وصحة مصداقيتها وعرضها ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال، وبالتالي فان مهمة مراجعي

---

[1] رقية حساني ، وآخرون،"**آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**" الملتقى الوطني الأول،حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6 و 7 ماي 2012 .ص ص:19- 20.

[2] جابر دهيمي و زين الدين بروش،" **دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري**"، الملتقى الوطني الأول، حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره ص:13.

[3] فطيمة ساسي و نور الدين حامد،" **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**"، الملتقى الوطني الأول، حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري،مرجع سبق ذكره، ص:06.

الحسابات الخارجين بالغة الأهمية بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تطبيق الحوكمة، وتجنب حدوث أي انهيارات بالمؤسسات، أو أسواق المال المحلية والعالمية.

فإن وجود المراجعين الخارجين في العلاقة بين المؤسسة وبيئتها يعبر أمر ضروريا، والشكل الموالي يبين العلاقة بين كل من المراجعين الخارجين، حوكمة المؤسسات ولجنة المراجعة.[1]

الفرع الثالث: الآليات الأخرى لحوكمة الشركات.

لحوكمة الشركات آليات خارجية أخرى تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة للآليات الأخرى بغية الحفاظ على مكانة أصحاب المصالح متضمنة المنظمين المحليين الماليين وبعض المنظمات الدولية لمكافحة الفساد المالي كمنظمة الشفافية العالمية ومنظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية.[2]

المطلب الثاني: دور السلوكيات الأخلاقية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تعد ركائز أخلاقيات العمل بمثابة دعائم أساسية متابعة لنشاطات المؤسسة، بغية تحقيق أهدافها، إذ تعد نظم قوية التأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، فيجب على نظام الحوكمة ضرورة توافر مبدأ أخلاقيات العمل في كافة الموظفين بالشركة ،إذ يعتبر السلوك الأخلاقي لدى الموظف العمود الفقري لأي مؤسسة وهذا قصد المحافظة على ممتلكاتها وسرية معلوماتها من الغش والاحتيال.

الفرع الأول: السلوكيات الأخلاقية.

أولا : مفهوم أخلاقيات العمل.

إن الحديث عن أخلاقيات العمل وكثرة الفضائح الأخلاقية أصبح موضوع عصرنا الحالي الذي ساد انتشاره لأسباب عديدة نجهلها، مما ساعد في انتشار مظاهر الفساد المالي بشكل كبير، نتيجة تراجع النظم القيمية وذلك بسبب عدم تواجد لجان مختصة في الرقابة وتكثيف القواعد المحددة لسلوك الموظف المخالف للأحكام والقوانين.

حيث اختلف المختصين والباحثين بآرائهم بشأن مفهوم الأخلاق، هي مجموعة من القواعد والقيم الأخلاقية المبدئية التي تحكم سلوك الفرد والجماعة بشأن الصواب أو الخطأ.[3]

[1] عباس حميد التميمي، مرجع سبق ذكره،ص ص15-16.

[2] مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[3] احمد جاسم الشمري ، "**إستراتيجيه حمايـة المـال العام بين الواقـع والطموح**،"العراق،ص: 2.

أما مكونات أخلاقيات العمل تتكون من المبادئ الأساسية للأخلاقيات وتشمل: العدالة، الأمانة، السرية، الشفافية، التي تتوجب توافرها لدى الموظف الذي يتصف بالسلوك المنحرف وإتباعه طرق الغش والاختلاس فيجب توافر هذه المبادئ بغية تحسين سلوك الفرد للحفاظ على مكانة المؤسسة ووضعها الاقتصادي.[1]

ثانيا : أهمية أخلاقيات العمل.

تشتمل أخلاقيات العمل في تعزيز سمعة الشركة سواء محلية أو دولية ،إذ اهتمت الشركات في الآونة الأخيرة بمعالجة سلوكيات الأفراد وذلك من خلال لجان رقابة مخاصة وهذا بعد غياب اللجان عن ساحة مراقبة الأفراد في أماكن عملهم هذا أدى إلى تدهور الشركات بسبب السلوكيات المنحرفة لدى بعض الموظفين ، من اجل البحث والحفاظ على النجاح سواء في حياتهم المهنية أو اليومية.

ويتوجب على المؤسسة أن تراقب موظفيها مع وضع معايير ومبادئ لهم كالأمانة،السرية والشفافية في أعمالهم للحفاظ على المعلومات والبيانات التي تقدمها الشركة أو التي تتحصل عليها.[2]

ثالثا : علاقة أخلاقيات العمل بالحوكمة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تعتبر حوكمة الشركات في كونها مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير محددة قيم وأخلاق الممارسات والسلوكيات الأخلاقية السائدة في الإدارة مع الإطار القانوني والأخلاقي ،لوضعها حدودا للموظفين المخالفين للقواعد والقوانين.[3]

يرجع تنفيذ وتطبيق الحوكمة إلى قيم ومبادئ الأفراد الذي يتوجب على المؤسسة توافرها كذلك وضع أسس وركائز قوية للحفاظ على مكانتها في السوق واستقلاليتها المالية وذلك بوضع لجان مختصة في الرقابة للقضاء على السلوكيات المخالفة للقوانين والأحكام كالرشاوي التي يتم الحصول عليها وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في الأعمال اليومية للشركة.[4]

المطلب الثالث : دور جودة المعلومات ومبادئ حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.

لتدفق المعلومات تأثير كبير على المسيرين وعلاقتهم بأعضاء مجلس الإدارة بغية حصولهم على معلومات من اجل اتخاذ قراراتهم السليمة وفي الوقت المناسب، إذ يلزم على المسيرين أن يقدمون معلومات تتصف بالشفافية

---

[1] احمد جاسم الشمري، مرجع سابق،،ص:2.

[2] احمد حبيب البوني ،"**أخلاقيات الأعمال،وأثرها في التقليل من الفساد الإداري**"، هيئة المعاهد التقنية ،العراق ص: **10**.

[3] محمد أحسن الخضري، مرجع سابق، ص: 53.

[4] سوليفان جون،"**البوصلة الأخلاقية للشركات،أدوات مكافحة الفساد،قيم مبادئ الأعمال**"،آداب المهنة،حوكمة الشركات المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،الدليل السابع ،،ص:4.

والإفصاح حتى تسهل على مجلس الإدارة القرارات اللازمة اتخاذها، حتى تحافظ على صيرورة نشاط المؤسسة والحفاظ على مكانتها واستقالتيها المالية، وهذا من خلال تماثل المعلومات وصحة مصداقيتها وعرضها فيما بينهم،هذا من ناحية توافر وتماثل المعلومات أما من ناحية عدم تماثل المعلومات المرتبطة بالمؤسسة سواء كانت مالية أم لا ، فتصبح هنالك مشكلة عويصة، ينتج عنها أضرار وخيمة للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ككل، فقد تكون المؤسسة خافية للمعلومات عمدا من الأطراف المشاركة معها وذلك خوفا من مركزها التنافسي.
فلذلك يجب توافر أهم مبادئ الحوكمة المتمثلة في الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة لدى المسير المالي في تقديمه للمعلومات شرطا ضروريا وهذا بغية الحصول على معلومات ذات جودة عالية.[1]

الفرع الأول: الإفصاح.

تحتاج الشركات في صيرورة أعمالها الروتينية إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل ضمان استمراريتها واستقلاليتها ووضعيتها المالية ، إذ يرجع ظهور مفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية في سنة 1837، حيث تم نشره من قبل مقالة في مجلة "Railway Magazine"، إذ يشيرون فيها على أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مبدأ اتجاه يحث على زيادة في الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والاستهلاكات وتغيير الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية .

أولا:مفهوم الإفصاح.

يعتبر الإفصاح أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي والالتزام بالإيضاح عن كافة المعلومات المقدمة سواء كانت مالية أو غير مالية التي تخص الشركة لما له من أهمية بالغة في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ومن ثم تزويدها للمستخدمين بغية اتخاذ القرارات الاقتصادية.[2]

ثانيا:أهمية الإفصاح.

اهتمت حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما له من أهمية بالغة ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية و لتحديد قدرة المنافسين من ممارسة حقوق ملكياتهم على مبادئ خاصة وإذ يعتبر أداة هامة ذات تأثير قوي على سلوك الشركات و قرارات المستثمرين.،إذ يتميز الإفصاح في كونه أداة تشجيع على الشفافية الحقيقية بغية الحصول على جودة عالية من المعلومات، كما يساهم على جذب رؤوس الأموال و كفاءة و عدالة تقييم الشركات إذ يساعد على

[1] محمود أبو الوفا "**حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات**" www.behos.maktoobblog.com تاريخ الاطلاع: 2015/04/16.
[2] فيروز رجال و شريف غياط، مرجع سبق ذكره،،ص: 9.

تحسين فهم الجمهور لهيكل و نواحي نشاط الشركة و سياساتها و أدائها و علاقتها مع المجتمعات التي تعمل داخلها ،لتعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد المالي .[1]

ثالثا:علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.

لحوكمة الشركات علاقة بالإفصاح في كونه يعتبر احد مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم به من خلال القوائم والتقارير المالية وهذا من اجل التفادي في الوقوع من أي تظليلات كانت أو ستكون.

إذ تتجلى علاقة حوكمة الشركات في إفصاح القوائم المالية بالتطبيق السليم والمناسب، مما يساعد على تحقيق معدلات أرباح جيدة، هذا يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى نمو و توسع الشركة كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة،حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية المقدمة من قبل المسيرين.

إذ يعتبر الإفصاح ونظام حوكمة الشركات علاقة تكاملية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، و يعد الإفصاح احد الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده لأصحاب المصالح من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة ووضعها المالي.[2]

و يعتبر انهيار بعض الشركات سببها الوحيد غياب الإفصاح عن التقارير المالية مثال ذلك شركة Enron،مما آثار الشكوك حول مصداقية المعلومات المحاسبية للشركات والتضليل في المعلومات والقوائم المالية، ومن هنا نرى بان الإفصاح ذو أهمية بالغة ودور فعال في حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.[3]

الفرع الثاني: الشفافية وعلاقتها بحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.

تعتبر الشفافية من ابرز السمات التي يتميز بها المسير في أعماله لتقديمه معلومات ذات جودة عالية بغية تطوير و تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.والحفاظ على مكانتها المالية.

[1] مصطفى بلمقدم، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2] فيروز رجال و غياط شريف، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ، ص،ص: 258-259 .

أولا : مفهوم الشفافية.

للشفافية أهمية بالغة في توافر المعلومات وتعزيز دورها الفعال في تحسين وتطوير أداء المؤسسة الاقتصادية والحفاظ على استقلاليتها ومكانتها المالية وعلى جمهورها مثل الزبون والمورد.

وكما جاء تعريفها في هيئة الأمم المتحدة بأنها ضمان حرية تدفق المعلومات وكذلك الوضوح في التشريعات واللوائح والتنظيمات،و سهولة فهمها وانسجامها ، كما يمكن من أصحاب المصالح لحصولهم على جودة معلومات عالية ودقيقة وذلك لتسهيل عملية اتخاذ قراراتهم وفي الوقت المناسب.[1]

ثانيا:أهمية الشفافية.

اهتمت حوكمة الشركات بتحقيق الشفافية في المعلومات المقدمة لما لها من أهمية بالغة في الحصول على المعلومات بجودة عالية، إذ تعتبر شرطا أساسيا لسلامة و صحة ومصداقية عرض المعلومات المقدمة للإعلام والجمهور، وتتسم في كونها نقيضة للغموض والسرية ،أما الشفافية الحقيقية في جودة المعلومات نرجع السبب في وجودها إلى الإفصاح و الإيضاح ، ولها عدة إجراءات تلزم على المسير توافرها ،كأن تكون الشفافية في الوقت المناسب وان كانت متأخرة تعتبر لا قيمة لها، ولن يتم الإعلان عنها في بعض الأحيان، و أن تكون خالية من أي تظليلات، فتعتبر الشفافية وسيلة هامة كما تعد أمرا حيويا لعمليات الشركة التي تساهم في تحسين أداءها وتطوير وضعها المالي.[2]

ثالثا : علاقة الحوكمة بالشفافية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر الطريق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات هو المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، فلحوكمة الشركات علاقة وطيدة بالشفافية إذ تعتبر احد مبادئها الأساسية لسلامة و مصداقية عرض المعلومات ، التي تنعكس إيجابا على كفاءة نشاط و أداء الشركة تفاديا من الوقوع من أي تظليلات وغموض وسرية في المعلومات المقدمة من طرف المسيرين لأصحاب المصالح والإعلام والجمهور،[3] كما أن الشفافية تعتبر من أهم المقومات التي تقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وفي الوقت المناسب بغية الحد من الفساد المالي .

---

[1] خديجة حمادي و سمير يحياوي،مداخلة عن"**مفهوم الشفافية والمساءلة ودور الأجهزة العليا للرقابة**"، ص: 7.

[2] مصطفى بلمقدم، مرجع سبق ذكره ،ص 10.

[3] حفيظة خضراوي و فاطمة رحال"،**دور الشفافية في إصلاح الميزانية العامة للدولة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**"،الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 30و31اكتوبر2012 ص ص: 7-8.

ومن مزايا الشفافية مصداقية وجودة المعلومات كما لها علاقة تكاملية مع نظام حوكمة الشركات هذا للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية .[1]

الفرع الثالث : المساءلة.

أولا: مفهوم المساءلة.

يرجع ظهور مفهوم المساءلة إلى التراث القديم إذ يعتبر احد الركائز الأساسية لترسيخ الأمانة في سلوك الأفراد وفي الوقت الراهن امتد مفهوم المساءلة ولم يبقى قاصرا على الأفراد فقط بل اشتمل على أجهزة الحكومات، فالمساءلة تعتبر الوجه الأخر للقيادة إذ تمكن المسير من مراقبة ومحاسبة المخرجات والنتائج المتوقع الحصول عليها من الأشخاص والأجهزة الحكومية من خلال إتباعه للقنوات والأدوات دون إحداث أي تعطيلات أو توقف المؤسسة على نشاطاتها[2]، كما للمساءلة عدة تصنيفات فكل صنف يختلف عن الآخر فالمساءلة السياسية تتمثل في التشريعات والقوانين أما فيما يخص المساءلة المالية هي التمكين من الاستعمال والسيطرة على الأموال العامة استنادا إلى القواعد ولمبادئ التي جاءت لدعمها من خلال إعلان طوكيو. [3]

ثانيا : علاقة الحوكمة بالمساءلة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

للمساءلة دور فعال وأهمية بالغة في ضمان تحسين ومراقبة العمليات والنتائج المتوقع الوصول إليها، بغية الحفاظ على مكانة المؤسسة ووضعها المالي، إذ تم دعمها من خلال إعلان طوكيو الذي جاء هادفا لدعمه للمساءلة متمثلا في تحديد الأهداف والقواعد التي يمكن بواسطتها تقديم البرامج بغية تسهيل عملية التحليل والمراجعة لنتائجها، وكذلك وضع القواعد والمعايير المرضية لقياس الأداء من قيل السلطات مما يسمح بممارسة عملية الإشراف في نطاق أوسع، وتطوير مختلف معايير المساءلة المتعلقة بمستويات الاستقلال والرقابة وشكل العمل وخاصة في المجال الاقتصادي مما يسهل على الموظفين والمسيرين اتخاذ قراراتهم وكشف المخالفات وتصحيح الأخطاء وذلك من خلال عملية الرقابة التي تعتبر كوسيلة لدعم المساءلة وهذا من اجل مكافحة الفساد وتعزيز ثقة الموظفين،وكما تعمل أجهزة الرقابة العليا على تدعيم مبدأ المحاسبة والمساءلة من خلال تطبيق الإجراءات القانونية التي تضمن معاقبة المخالفين واخذ جزاء كل شخص على حدا.

كما يتم تعزيزها من خلال الإصلاحات والتشريعات التي من شانه يزيد العقاب المتوقع للسلوك الفاسد.

[1] شريف غياط و فيروز رجال، مرجع سبق ذكره،ص:13

[2] خديجة حمادي و سمير يحياوي، مرجع سبق ذكره ،،ص: 10.

[3] احمد يحياوي و حميد بوزيدة"،**الحوكمة العامة،وأثرها على الميزانية العامة للدولة،متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة** "،جامعة أكلي محند اولحاج،البويرة، ص:7.

إذ تعتبر علاقة الشفافية بالمساءلة علاقة تداخل فيما بينهما، إذ لا وجود لقيمة الشفافية إن لم يتوفر عنصر المساءلة ، وكما لاحظنا سابقا بان علاقة الشفافية بالحوكمة علاقة تكاملية فمن هنا نستنتج بأن علاقة الحوكمة بالمساءلة هي أيضا علاقة تكاملية هذا كله بغية الحد ومكافحة الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية. [1]

الفرع الرابع: النزاهة.

أولا: تعريف النزاهة.

تعني الأمانة والصدق لكل من موظفي القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني يتصفون بالصدق في أعمالهم للحفاظ على مكانتهم ومكانة المؤسسة فالنزاهة لا تطلب بوضع الموظفين أو المسيرين أنفسهم تحت أية ضغوطات أو التزامات مالية أو غير مالية تجاه الأشخاص أو المؤسسات. وذلك من خلال التأثير على قدرتهم في تأدية أعمالهم وواجباتهم، والنزاهة تكون عندما يعامل الجميع بعدالة ودون تمييز ،ويتم التصرف بمهنية وموضوعية في إدارة المؤسسة وحتى مع الأطراف المشاركة.

ثانيا : علاقة النزاهة بالحوكمة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يرتبط نظام النزاهة ارتباطا مباشرا بمكافحة الفساد و بحوكمة الشركات، ومن هنا تنبع أهميته في كونه نظام النزاهة يشكل دليل للعمل وأداء جيد على أساس سليمة و يتسم في كونه بتكون من ركائز أساسية المتمثلة في الشفافية، المسائلة والمشاركة في الحصول على فرصة للحد من الفساد المالي والكشف عنه ، نظام النزاهة يقوم بتعزيز وتكوين وتطوير حالة من الوعي العام المناهض للفساد ،إذ يساعد نظام النزاهة على تكوين منظومة قيمية وأخلاقية ممانعة للفساد ويهدف نظام النزاهة إلى تحسين نوعية الحياة وسيادة القانون وإحداث تنمية مستدامة بالارتكاز والهدف المباشر لنظام النزاهة يتمثل في التقليل من فرص الفساد وذلك من خلال تعزيز شفافية عمل المؤسسات وتفعيل آليات المساءلة فيها وزيادة استقلالية أجهزة الرقابة وتقوية ومشاركة المجتمع المدني بمكوناته المختلفة واستقلالية الإعلام.[2]

المطلب الرابع : الاستراتيجيات البديلة للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

تعد الاستراتيجيات بمثابة أدوات و وسائل قوية أساسية من أكثر الأساليب والطرق المتابعة لحركة نشاطات المؤسسة ،في كونها تحتل أهمية بالغة في مساعدة المسيرين والمستثمرين على ممارسة حقوقهم، فالطرق السليمة لها تأثير قوي وكبير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين وكذلك على جذب رؤوس

[1] خديجة حمادي و سمير يحياوي، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 11- 12.

[2] **"الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة"**،مرجع سبق ذكره،ص:2.

الأموال والحفاظ على ثقة المسيرين. لذلك يتطلب المساهمون والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة, لتساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة.

أولا: على المستوى الاقتصادي.

وذلك من خلال إتباع الإجراءات اللازمة كمحاولة القضاء على الفقر وتدني مستوى الدخل وذلك بإصلاح هيكل الأجور والرواتب وربطها بالإنتاجية و بالمستوى التعليمي، و كذلك تطوير نظام اختيار وتعيين وترقية العاملين، و تطبيق مبدأ المحاسبة على النتائج، وليس على التعليمات، وتطبيق مبدأ من أين لك هذا ؟.

ثانيا: على المستوى السياسي.

إقامة النظام الديمقراطي والاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، واعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة كذلك احترام حقوق الإنسان، وقيام الإعلام بدوره في التشهير بالمفسدين، و تصريح المسئول عن ممتلكاته عند استلام وترك المنصب، ونشر سياسات وبرامج الحكومة بشكل شفاف، ومراقبة ذلك من المواطنين.

ثالثا:على المستوى الإداري.

تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بغية تعزيز ثقة الموظفين بمؤسسات الدولة فإننا نقترح إنشاء هيئة مستقلة تضطلع بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، وبزيادة التوعية والضغط على الحكومات لمحاربة الفساد وتفعيل مبدأ المواطنة.

التحول إلى نموذج الحكومة الالكترونية، وهذا قصد التقليل من فرص التواجه والتآمر بين الموظف وصاحب المعاملة، والمعلوماتية بالإضافة إلى كونها أداة للتطور المعرفي والتحديث، وهي أيضاً وسيلة شفافية ومساءلة، وهي تضمن في القضاء على الانحرافات الأخلاقية المتواجدة في سلوك الأفراد والقضاء عليها مما يتضح بساطة النظم وشفافيتها الكاملة في الشروط والمعايير والتقييم، وكذلك توفير المعلومات والشفافية، فتوافر التربية الحسنة، و تفعيل الجوانب الدينية، والروحية المرتبطة بالاستقامة وهذا من اجل اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وكذلك يتوجب عليها اختيار الموظفين على حسب مؤهلاتهم والتأكد من أنهم يتصفون بالأمانة والصدق[1].

[1]مصطفى بودرامة، "**نحو سياسة بديلة لمواجهة الفساد المالي والإداري**"،جامعة سطيف،ص ص: 10-11.

وكذلك إنشاء وحدات رقابية في المؤسسات العمومية لتفعيل آليات الحوكمة الداخلية والتي أثبتت فعاليتها في الكثير من الدول على أن تقوم هذه الوحدات بالاتصال المباشر بالقيادات المسؤولة والإبلاغ عن أشكال الانحرافات ومخالفة القوانين.

وأيضا تعزيز دور وسائل الإعلام في الكشف، والتشهير بالفساد والمؤسسات الفاسدة وبالمفسدين مما يكون له دور كبير في ردع المفسدين الذين سيتسلط الأضواء عليهم ليأخذوا جزاءهم.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا مفهوم حوكمة الشركات في كونها احد الأساليب والنماذج المهمة والفعالة لممارسة الإدارة الرشيدة، التي تتم من خلالها إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها ومراقبتها بغية تحقيق الأهداف المرجوة، إذ تعتمد في عملياتها على التوجيه والرقابة في المؤسسات، فالتقليل من مخاطر الفساد المالي المتحصل عليه من مصادر غير مشروعة يعتبر كآلية من آليات الحوكمة وذلك عن طريق زيادة الثقة والشفافية في المعلومات وزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين، وقدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة.[2]

[1] مصطفى بودرامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 12.

[2] عمر وقمان و محمد براق، "**دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**"، الملتقى الوطني حول آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة06-07ماي2012، ص ص: 14- 15.

خلاصة الفصل

تعتبر ظاهرة الفساد المالي من الظواهر التي شاعت في الآونة الأخيرة عقب انفجار الأزمات الخطيرة إذ كان لها تأثير كبير من ناحية الاستقرار السياسي و الاجتماعي وكذلك على التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بان الحوكمة تتبع أساليب فعالة للقضاء على الفساد المالي،إذ تعتمد المؤسسة على مجالس الإدارة الذين يعملون على وضع وتنسيق الآليات من خلال تنظيم العمل فيما بينهم من خلال وضع وإعداد لجان مراقبة على تعزيز الإشراف على الأنشطة والمعاملات المالية ومراقبة مدى مطابقتها لمتطلبات الممارسات المالية و القانونية، كما أن عمل هذه الآليات مع بعضها يزيد من مصداقية وعدالة النتائج المحققة من طرف هذه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من مخاطر الفساد المالي والحد منه زيادة الثقة والشفافية في المعلومات وصحة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين، وقدرة المواطنين على مساءلة ، ولكي تكون هذه الآليات ذات فعالية يتوجب على المؤسسة تحديد كل دور من هذه الآليات وكيفية التعامل بها حتى تسهل على المسير أعماله واتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

نستخلص النتائج التالية:

- يعد السبب الفساد المالي مخلفات إدارية ومالية وأخلاقية وسياسية واقتصادية
- يؤدي الفساد المالي إلى اتخاذ قرارات تخدم المصالح الشخصية للإدارة التنفيذية دون مراعاة حقوق

أصحاب المصالح

- وراء ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة هو الفساد المالي.
- يقود الفساد المالي إلى شلل المؤسسات العمومية وزوالها من الكيان الاقتصادي.
- ضرورة تحديد وتطوير المقررات المحاسبة والتدقيق من منظور حوكمة الشركات للحد من التلاعبات والتضليل في المعلومة.
- العمل على تطوير معايير المحاسبة المالية والمراجعة لتكون ملائمة لقياس صدق القوائم المالية وفق مبادئ الحوكمة لمكافحة أساليب المحاسبة الإبداعية.
- الالتزام بمعايير واليات الحوكمة من قبل الشركات ليحد من الفساد المالي ويعمل على زيادة كفاءة المؤسسة الاقتصادية .

تمهيد

يهدف هذا الفصل الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة ، حيث سأحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على دور الحوكمة كآلية في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية الميناائية بسكيكدة ، وذلك عن طريق إسقاط ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين بقدر الإمكان على المؤسسة الميناائية بسكيكدة، الذي اتخذناها كعينة للدراسة باعتبار أن الحوكمة مفهوم جديد سيتطرق إليه بغية التحسين و التسيير في المؤسسة، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول للدراسة ما قبل التشخيص المتمثلة في تقديم لمحة عن المؤسسة الميناائية، وفي المبحث الثاني حاولنا تسليط الضوء على الحوكمة ومعالجتها للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية الميناائية بسكيكدة، وذلك انطلاقا من عدة الإجراءات كالمقابلة والاستبيان مع كل من المسير المالي وبعض الموظفين ، تضم كل من المقابلة والاستبيان مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالآليات الداخلية والخارجية للحوكمة (مجلس الإدارة واللجان ومحافظ الحسابات) والآليات الأخرى التي تم التطرق إليها من بين عدة منظمات كمنظمة الشفافية العالمية. حيث من خلال عرض بيانات المتحصل عليها من المقابلة و الاستبيان ومن ثم تحليلها بغية الوصول إلى نتائج عامة حول الدراسة، ومحاولة الخروج باقتراحات حول الموضوع.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث:الاستبيان وتحليله.

المبحث الأول :لمحة عن المؤسسة المينائية لسكيكدة.

نتطرق في هذا المبحث إلى المؤسسة المينائية التي تمت فيها الدراسة الميدانية،ومعرفة ماهي هذه المؤسسة وما دورها و نشاطاتها.

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة المينائية لسكيكدة :

تعد المؤسسة المينائية مؤسسة اقتصادية خدماتية قديمة النشأة،اذ تتسم في كونها الجوهرة الرئيسية للجهة الشرقية للبلاد.

الفرع الأول : هوية المؤسسة المينائية لسكيكدة

1- **التسمية** : المؤسسة المينائية لسكيكدة (Entreprise portuaire de Skikda) بالاختصار E .P.S

2- **الشكل القانوني** : مؤسسة عمومية اقتصادية، مؤسسة ذات أسهم مسيرة عن طريق قوانين و نظم متعلقة بالاستقلالية للمؤسسات.

3- **تاريخ الإنشاء** : القرار رقم 284/82 بتاريخ 14 أوت 1982 و تعديل النظام لشركة ذات أسهم في 21 مارس 1989.

4- **المقر الاجتماعي** : نهج رزقي رحال صندوق رقم 65 سكيكدة 21000 الجزائر.

5- **نظام التسيير** : مؤسسة منظمة لمديرية عامة أحادية الوحدة.

6- **المساهمون** : شركة تسيير مشاركات الدولة (الموانئ).

7- **الرأسمال الاجتماعي** : 800 مليون دينار جزائري.

8- **شهادة النوعية** : المؤسسة حاصلة على الشهادة بموجب متطلبات النظام ISO 9001 V 2000.

9- **العاملون** : 1786.

10- **رأس المال** : 00 . 000 000 500 3 دج.

الفرع الثاني : الفروع و المساهمات : تحصي المؤسسة فرعين :

1- مؤسسة تسيير موانئ الصيد بالمختصر (Egpp)

Entreprise de gestion des ports et abris de pecka بحصة 100%.

2- سكيكدة خدمة الحاويات Skikda Conteneurs services (S.C.S) بحصة 52.35 %.

- تملك المؤسسة حقوق مساهمة في 04 شركات ذات أسهم.

3- **شركة الاستثمار الفندقي Société d'investissement Hôtelière (S.I.H) : مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة** 6.23 %.

مجمع CNAN : مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة 8.69 %.

شركة النقل و عمليات الرفع و الملحقات STORA : مساهمات المؤسسة المينائية لسكيكدة 20 %.

شركة نقل الهيدروكاربورات (SGTH) : مساهمات المؤسسة المينائية 15 %.

الفرع الثالث : نظرة مختصرة على الميناء :

أولا: **النشاط الأساسي :** مهام المؤسسة المينائية هي :

- تسيير استغلال الآلات و المنشآت المينائية.
- مزاولة عمليات السحب، القيادة و الإرشاد.
- مزاولة عمليات التحميل، النقل و التفريغ.
- مزاولة عمليات الشرطة و الأمن.
- لإجراء أشغال الصيانة، التهيئة، و تحديث البنية العلوية للميناء.
- إعداد، بالإضافة القوى الأخرى المعنية، برامج أشغال الصيانة، التهيئة و خلق بنى تحتية للميناء.

ثانيا: مؤهلات ميناء سكيكدة :

- تنظيم عمل مكيف لرغبات الزبائن، مع و ضع عمل فرق نقل و تفريغ البضائع عملية بدوام رابع 24 سا / 24 سا، 7 أيام / 7 أيام.(1)

المطلب الثاني :أهداف المؤسسة المينائية :

تلعب المؤسسة المينائية لسكيكدة دورا هاما وفعالا في حركة القطاع الاقتصادي إذ يعتبر الركيزة الأساسية في الواجهة الشرقية للبلاد حيث تساهم في إمداد القطاع الاقتصادي بما يحتاجه وتصدير ما ينتجه.

احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خصوصا في ظل اقتصاد السوق.

- تقديم الخدمات للعملاء بأحسن جودة واقل التكاليف وكذلك تحقيق مستوى عال من النمو مقارنة بالسنوات السابقة.
- المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لتوسيعه النشاط وإعطاء صورة معبرة عن المؤسسة.

ثانيا : **وظائف المؤسسة** تتمثل فيمايلي :

- استغلال الوسائل والتجهيزات المينائية
- الاستغلال الجيد لليد العاملة والمردود الحسن لاستثمار البنية التحتية
- تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشات
- تنظيم حركة المردود داخل الميناء بصفة عامة
- شحن وتفريغ البضائع المصدرة والمستوردة.[1]

المطلب الثالث : هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية لسكيكدة:

المؤسسة المينائية لسكيكدة كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية تتضمن هيكل تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمديريات التي تتولى عمليات التنسيق والإشراف فيما بينهم ويظهر ذلك من خلال:

الفرع الأول: المديرية العامة.

[1] منشورات المؤسسة المينائية

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها: الإشراف المباشر على باقي المديريات و إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في طار سياسة التنمية الوطنية وكذلك التنسيق بين مختلف المديريات وكما تشرف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

الفرع الثاني:مديرية قيادة الميناء: وتنقسم إلى دائرتين وهما:

أولا: دائرة مساعدة السفن.

من مهامها أنها تقوم بسحب البواخر وربطها و القيام بعملية إرشاد السفن ووضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر.

ثانيا: **دائرة الأمن والشرطة**

من مهامها تقوم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء ومراقبة حركة البضائع داخل الميناء وكذلك تسيير المنارة للإرسال.

الفرع الثالث: مديرية سحب البواخر.

من مهام هذه المديرية أنها تقوم بتقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر،السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار وكذلك تقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة إلى مساعدة طارئة و صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه وهذا من اجل ضمان و سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر، في حالة حدوث عطب باخرة

الفرع الرابع مديرية الصيانة.

مهامها في تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن و صيانة العتاد والآلات والمعدات يتمثل الميناءية وتشتمل هذه المديرية على :قسم الصيانة قسم المشتريات قسم التجهيزات.

الفرع الخامس: مديرية الأشغال.

تقوم هذه المديريات بانجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كانجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.

الفرع السادس: مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ.

متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن و الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن. تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

الفرع السابع: مديرية الإدارة العامة.

من مهامها أنها تشرف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة و التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف كمصلحة الأجور وعقود التأمين و إبرام الصفقات وعقود التأمين وتمثيل المؤسسة أمام المحكمة وأقسام الشرطة والدفاع عن حقوق المؤسسة.

الفرع الثامن: مديرية الدراسات والتسويق والاتصال.

تتمثل صلاحيات هذه المديرية فيكونها تقوم بتطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج وإعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.

الفرع التاسع: مديرية المحاسبة والمالية.

تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى ،وتعتبر كمركز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل في متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة و المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها،ساعية للتحقيق التوازني المالي للمؤسسة.[1]

المطلب الرابع : إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة:

الفرع الأول :تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:

إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ،لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبار المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى دائرة المحاسبة وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

اولا:مصلحة المحاسبة التحليلية.

يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية، ومن بين المهام الموكلة لهذه المصلحة تقوم بوضع دليل للمحاسبة التحليلية و إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحمله من أعباء وتكاليف وكذلك إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام و القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.

ثانيا:مصلحة المحاسبة العامة.وتشمل هذه المصلحة على:

1- **قسم العمليات المختلفة:**

يتمثل في متابعة فواتير دائنو الخدمات وكذلك متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المحزونات.

2- **قسم المشتريات**

و من مهام هذا القسم البقاء على اتصال مباشر ودائم مع مردودي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم واستلام الفواتير المرسلة من طرق المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكيد من صحة المعلومات المدونة عليها.

3- **قسم الخزينة:**تقوم بمتابعة حركة المجموعة الرابعة –الحقوق- واستلام الفواتير المرسلة وتسجيلها محاسبيا وكذلك دراسة الفواتير والتأكد من صحتها.

[1] منشورات المؤسسة الميناائية

ثالثا:مصلحة التغطية. تشمل هذه المصلحة على:

1- **قسم العلاقات مع الزبائن:**

هو القسم الذي يقوم بمتابعة الفواتير الخاصة بالزبائن وتحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة وكذلك إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة و إشعار مصلحة المنازعات عند فوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

رابعا:**مصلحة الميزانية والاستثمارات.** تتمثل فيما يلي:

1- مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة وتقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية من اجل تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالاحتياجات كل مصلحة وتقسم هذه المصالح إلى:

2- قسم مراقبة الميزانية و قسم متابعة الاستثمارات.

خامسا:مصلحة العمليات المالية

تتلخص تكمن أهميتها في مراقبة عمل المصالح التابعة لها ودراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية.

1- تحصيل قيمة الشيكات إدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة لملء وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها بـــ 15 يوما. إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إمضائها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة. إعداد جدول التقاربات البنكية، بهدف التأكد أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة

الفرع الثاني:علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديريات:

هناك علاقة تربط هذه المديريات بالمديريات أخرى وذلك لكونها مركز تنفيذ القرارات والاتصال بها يكون مستمر عند الحاجة.

1-علاقتها بمديرية الاستغلال:

تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

2- علاقتها مع مديرية قيادة الميناء:

وذلك من خلال تزويدها بالتوقعات الحصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقدم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

3- علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال:

تسلم مديرية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار لاستيراد من الخارج.

4- علاقتها مع مديرية الإدارة العامة:

تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجور الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.[1]

[1] منشورات المؤسسة الميناائية

الشكل رقم (08) :الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية DFC.

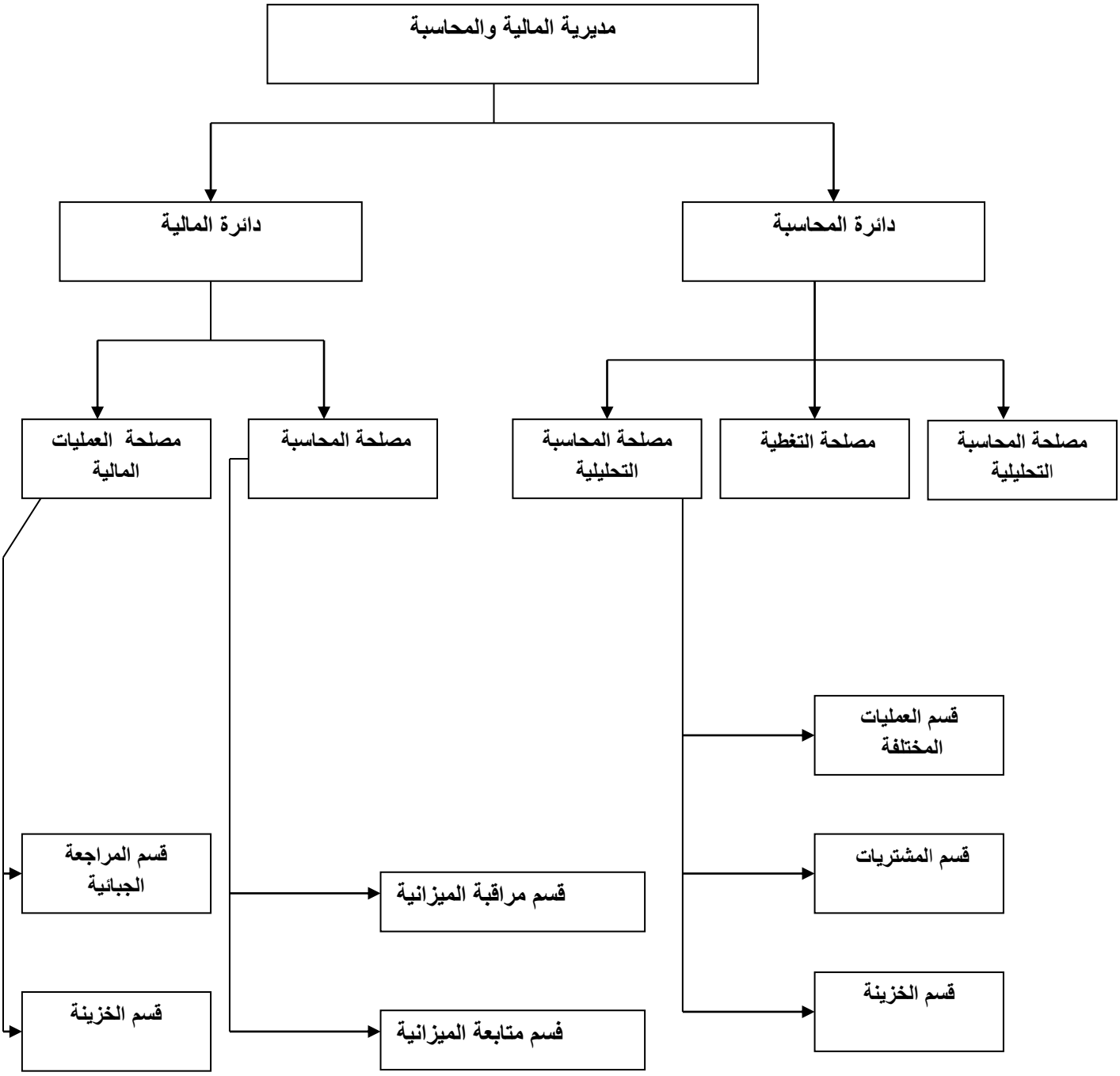

المصدر : منشورات المؤسسة المينائية

المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث اتبع منهجية ملائمة لجمع البيانات المعتمدة لدراستي الميدانية و علاقة هذه الأخيرة من خلال ربطها بالإطار النظري، بغرض اختبار الفرضيات السابقة، و كذا للإجابة عن إشكالية الدراسة و ذلك بتحديد أدوات جمع البيانات المستعملة و المناسبة للمنهج ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

- فرضيات الدراسة
- مجتمع الدراسة
- حدود الدراسة
- عينة الدراسة

المطلب الأول : مصادر جمع المعلومات

تماشيا مع طبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف الدراسة، قمت بإجراء بعض المقابلات وتوزيع بعض الاستمارات الخاصة بالاستبيان، التي تم توزيعها على ذوي الاختصاص،إذ تم تقسيمها إلى قسمين، فيتضمن الأول على صفات شخصية لأفراد عينة الدراسة، أما الثاني فيتضمن أسئلة خاصة عن فرضيات الدراسة،إذ تم إعطاء خمسة بدائل لكل سؤال المتمثلة فيما يلي: موافق بشدة، موافق، معارض، معارض بشدة ، محايد، وذلك بغية الحصول على نتائج مرضية وقد تم تفريغ البيانات وتحليلها بواسطة (SPSS)من خلال تشجيع أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

إن المجتمع المقصود بالدراسة هو مؤسسة خدماتية اقتصادية و ذات قطاع عمومي بولاية سكيكدة، إذ يتكون مجتمع الدراسة من :مدير شركة الجرارات سيرتا ، مدير البنك CPA، وآخرون .

وعينة الدراسة التي تناولناها في بحثنا هي مجموعة من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية

المطلب الثالث:حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة بالمؤسسة المينائية بسكيكدة.
- **الحدود الزمانية:**يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه المقدر ب 3 أشهر أي من (23 مارس إلى 28 ماي).
- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات المسيرين والموظفين في القطاع العام.
- **الحدود الموضوعية**

اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة أساسا بموضوع الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية دون سواها من المواضيع الأخرى، إذ تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها.

المطلب الرابع: أدوات البحث المستخدمة

بعد أن تم ذكر مجتمع الدراسة، تأتي بعدها عملية جمع البيانات من أفراد عينة المجتمع المدروس، حيث تم الاعتماد على أدوات معينة لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة،إذ تتمثل في أسلوب المقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان ذلك للإجابة و إجراء اختبار على فرضيات الدراسة ومن هنا نتطرق إلى مايلي :

الفرع الأول : المقابلة الشخصية

تعتبر المقابلة وسيلة وأداة منهجية مهمة في الحصول على الحقيقة و المعلومات المطلوبة ذلك بغية إزالة الغموض،إذ تعتبر في كونها مختلفة عن الاستبيان كما تعد طريقة مباشرة للاتصال مع أغلبية المسيرين في المؤسسة. للمقابلة في الدراسة الميدانية أهمية بالغة باعتبارها مصدر رئيسي للحصول على المعلومات، حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول دور في استخدام آليات ومبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي وطرق وأساليب تنفيذها،حيث حاولنا في هذا الصدد استقراء واستخلاص أراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة كالمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة .

وفي هذا الصدد ولحساسية الموضوع، كان يتعين علينا إجراء المقابلات الرسمية المحددة والمرتبط سلفا بعنصر الزمن، والمقابلات الغير رسمية، وكثيرا ما كان انشغال أفراد العينة بالأعمال المثقلة على جدول أعمالهم، استلزم بعض الإجراءات الإدارية كطلب مسبقا يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته مما أثر على استقصاء المعلومة بشكل بطيء.

ونشير إلى أن إجرائنا لسلسلة من المقابلات الرسمية مع الأطراف المذكورة سابقا، سمح لنا بالاطلاع على جوانب عديدة للموضوع، وإزالة الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به، بالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاء لم يكن متناسقا، ولم يستند إلى أسئلة مبرمجة ومحددة، غير انه مثل مصدر اعتمادنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وأفادتنا بالمعلومات الهامة.

الفرع الثاني : استمارة الاستبيان

يعتبر الاستبيان كأحد طرق ووسائل أدوات البحث، إذ يرجع إعداد وتحضير الاستبيان إلى المراجع والكتب المتعلقة بالفرضيات المخططة لها سابقا المختصة بموضوع الدراسة، إذ يقوم أفراد العينة المتكونة من 30 شخص بالإجابة على الأسئلة وفق اختيار بديل من خمسة بدائل المتمثلة في (موافق بشدة، موافق، معارض، معارض بشدة، محايد).وهذا بغية معرفة التخطيط المستقبلي .إذ تتكون استمارة الاستبيان من :

إعداد استبيان أولي متكون من معلومات جمع المصادر

أولا: هيكل الاستبيان

احتوت استمارة الاستبيان على (30) سؤال موزعة على أربعة محاور رئيسية، وهذا بغرض الوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا على صياغتنا للأسئلة عل عدة أنواع منها:

1- أسئلة مغلقة تحتمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولناها في الاستبيان.

2- هذا بالإضافة إلى إدراج أسئلة مفخخة، لاختبار مدى جدية أفراد العينة في التعامل مع الاستمارة.

ولقد توزعت الأسئلة على أربعة اقسام رئيسية كما يلي:

- **القسم الأول:**يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة ويضم الأسئلة(1-6).
- **القسم الثاني:** يتضمن هذا القسم أسئلة متعلقة بالآليات التي يتبعها مجلس الإدارة في التقليل من الممارسات و التلاعبات في مجال إدارة الموارد المالية للمؤسسة من قبل المسيرين، ويتعلق كذلك بمدى فهمهم وتطبيقهم لآليات الحوكمة، في مختلف مصادر المعلومات ونعني بذلك القوائم والتقارير المالية ، لتصبح هذه الآليات أكثر فعالية.هذا القسم (7-20).
- **القسم الثالث:** ويتضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالأسباب المؤدية إلى الفساد المالي سواء تواجد التضليل في المعلومة والسلوك الغير أخلاقي وضعف الرقابة من قبل مجلس الإدارة وكذا مدى توافر المساءلة من عدمها ، هذا القسم الأسئلة (21-29).
- **القسم الرابع:** ويبحث هذا القسم في المبادئ وخصائص الحوكمة التي يسهر مجلس الإدارة على تفعيلها من خلال لجنة المراجعة ولجان التدقيق و المكافآت مراعيا في ذلك المكانة المهمة لأصحاب المصالح ، ويضم هذا القسم الأسئلة (20-36)

ولاختبار صحة ومصداقية محتوى قائمة الاستبيان سواء الموجهة إلى المسيرين أو مجلس الإدارة أو الموظفين، تم توزيع عدد منها لاختبار إمكانية الإجابة على الأسئلة بشكل عملي ومناسب، ولتجنب أي حرج أو مضايقة قد تلحق المستجوب، وبناء على الملاحظات والتوصيات التي سجلناها، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة في ضوء الملاحظات الواردة، لتدارك النقائص لصياغتها بشكل نهائي، والقيام بعملية نشرها وتوزيعها على العينة المقصودة.

ثالثا: نشر وتوزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما موضح في الملحق رقم (01) جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة، وقد تمت هذه العملية بالاعتماد على الطرق التالية:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم الاستبيان بأنفسنا.
- إرسال استمارة الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني.
- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصي.

ورغم حصولنا واستلامنا لحجم معين من الإجابات، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة والتي يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم.
- الردود السلبية لبعض أفراد العينة، رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم
- عدم الحصول على ردود بعض أفراد العينة، نظرا للحدود الزمنية المتقيدين بها.

المبحث الثالث:تحليل الاستبيان

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات قمت باستخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة مثل SPSS.

الفرع الأول : مقياس ليكارت

:وقد اعتمدنا في الإجابة على ليكارت الخماسي حسب الجدول رقم 04.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الفرع الثاني:وصف الخصائص الديموغرافية وتحليلها.

سوف نقوم بتحليل الاستبيانين انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي للبيانات بحيث نقوم بتقسيم كل استبيان إلى محورين، المحور الأول معلومات عامة، المحور الثاني فقرات الدراسة.

الجدول رقم (05) يبين معلومات شخصية عن أفراد العينة.

البيان	تفصيل البيان	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة الكلية
الجنس	الذكور	17	%56،66	30	%100
	الإناث	13	%43،33		
العمر	اقل من 30	12	%40	30	%100
	45-30	08	%26،66		
	46 فأكثر	10	%33،33		
الوظيفة	إطارات سامية	05	%16،66	30	%100
	رئيس مصلحة	07	%23،33		
	موظف	18	%60،00		
سنوات الخبرة	اقل من 10 سنوات	11	%36،66	30	%100
	من 10-20	17	%56،66		
	أكثر من 20	02	%6،66		
التخصص	محاسبة	08	%26،66	30	%100
	إدارة أعمال	5	%16،66		
	اقتصاد	10	%33،33		
	أخرى	7	%23،33		
الدرجة العلمية	تقني سامي	10	%33،33	30	%100
	ليسانس	12	%40،00		
	ماجستير	05	%16،66		
	دكتوراه	03	%10،00		

الشكل رقم (09): يبين التوزيع على أفراد العينة، الاستبيان الأول حسب الجنس.

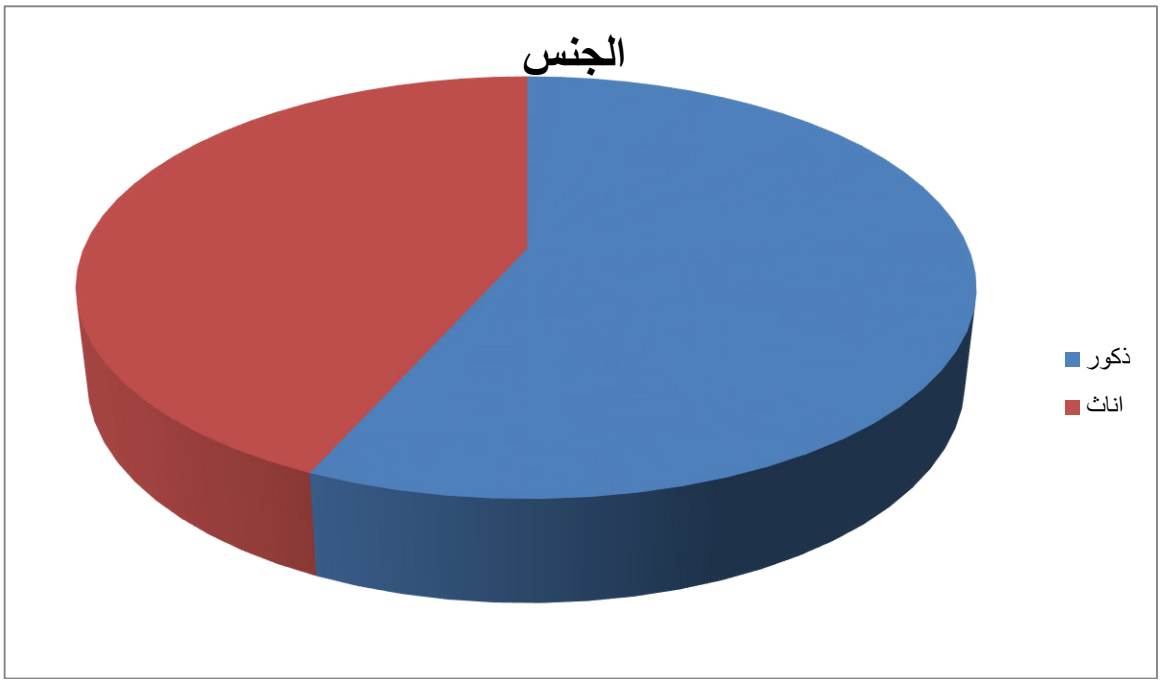

التعليق

يتبين من خلال الشكل أن الذكور أكثرهم من الإناث كونهم يمثلون56،66 أي 17 ذكر بينما ،الإناث يمثلون 43،33 أي بـ 13 إناث وهذا يدل على أن الموظفين أغلبهم ذكور، فنلاحظ بان سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل المؤسسة،ذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة الذي لا يتناسب مع النساء.

الشكل رقم (10) : توزيع على أفراد العينة الاستبيان الأول حسب العمر.

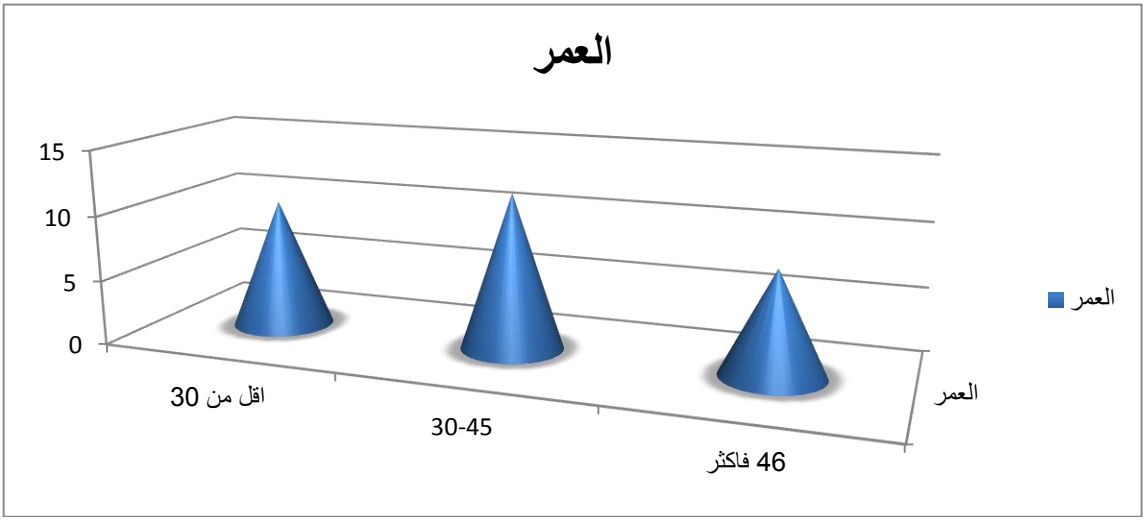

التعليق

من خلال الشكل يتبين لنا عدد أفراد العينة الذين يبلغ عمرهم أكبر من 46 سنة يمثلون 26،66% أي بتكرار08 ونسبة الفئة التي أعمارها م بين30 و 45 سنة هي 40 %أي بتكرار 12أما فئة أقل من 30 سنة فيمثلون10 أي 33،34 % بنسبة ومن هنا نلاحظ بان أغلبية الموظفين هم كهول

الشكل رقم (11): **توزيع على أفراد العينة الاستبيان الأول حسب الوظيفة.**

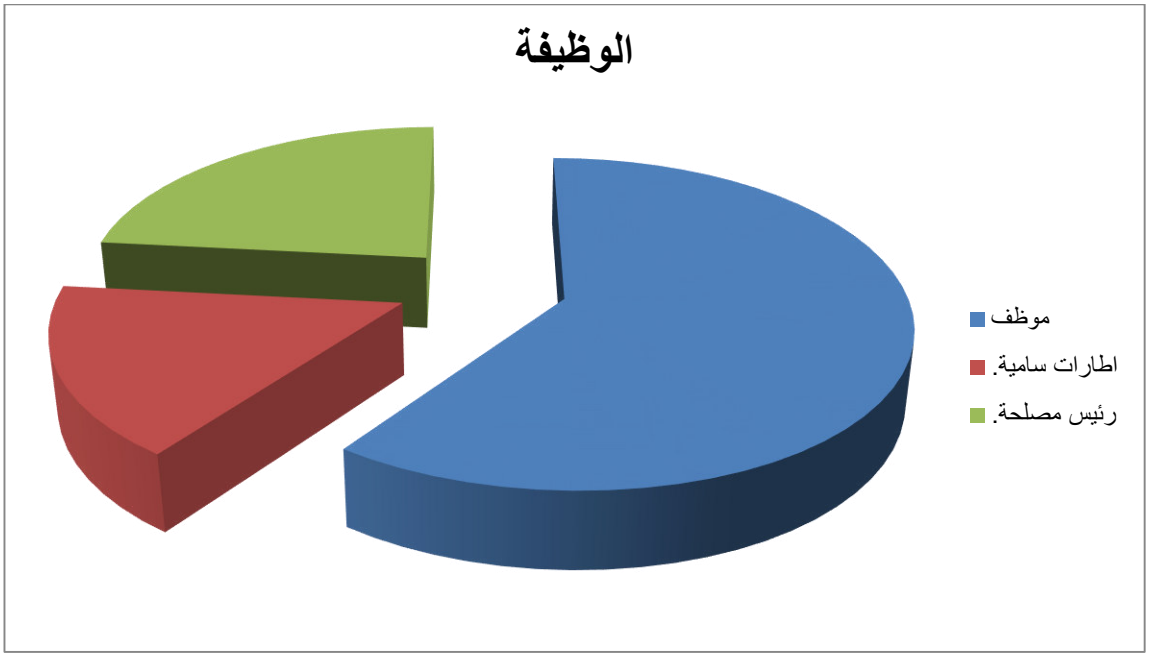

التعليق :

من خلال الشكل يتضح لنا توزيع النسب حسب مجال الوظيفة لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 60% وظيفته الحالية في المؤسسة الموظفين، وما نسبته 17% إطارات سامية،وان ما نسبته 23% رئيس مصلحة أي أن فئة الموظفين هي أكثر نسبة في العينة المستهدفة.

الشكل رقم (12): **توزيع على أفراد العينة الاستبيان الأول حسب سنوات الخبرة.**

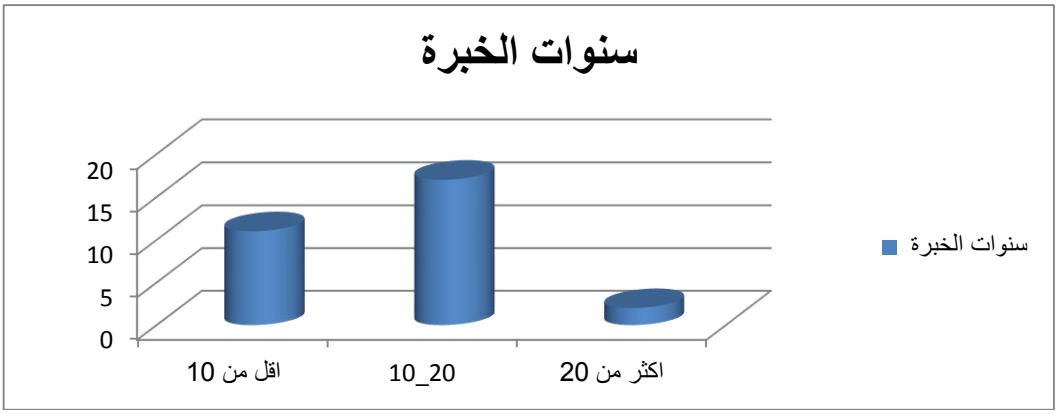

التعليق:

ومن خلال الشكل نلاحظ أن اغلب أفراد العينة تتراوح خبرتهم في المؤسسة من 10 إلى 20 سنوات التي قدرت نسبتهم بـ 56،66،أما فئة أقل من 10 سنوات تتراوح نسبتها بـ 36،66، تليها فئة أكثر من 20 سنة.

الشكل رقم (13): **توزيع على أفراد العينة الاستبيان الأول حسب التخصص.**

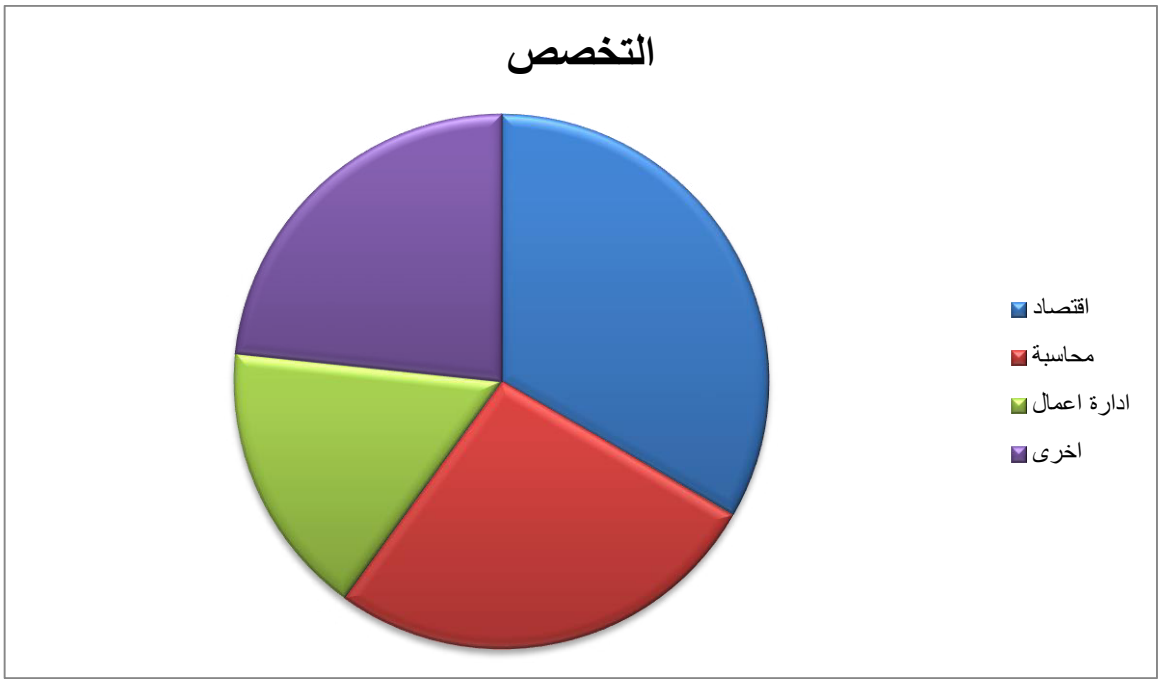

التعليق:

من خلال الشكل يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 17 % مؤهلم العلمي إدارة أعمال، وان ما نسبته 34% مؤهلهم العلمي اقتصاد،وان ما نسبته 26% مؤهلهم العلمي محاسبة، وان ما نسبته تخصصات أخرى 23%.

الشكل رقم(14) : **توزيع على أفراد العينة الاستبيان الأول حسب** درجة العلمية.

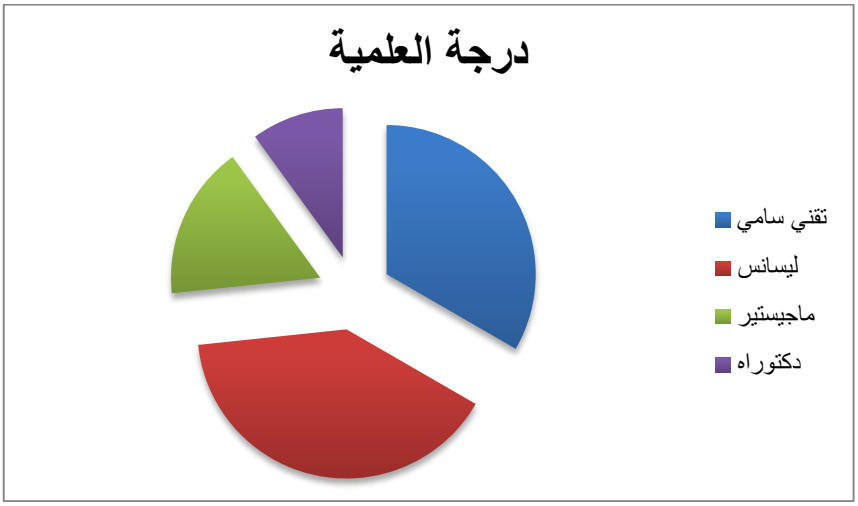

التعليق

من خلال الشكل يتضح لنا توزيع النسب المؤهل العلمي تمثل قيمة نسبته 33% وان ما نسبته 40% مؤهلهم العلمي ليسانس وان ما نسبته 17% مؤهلهم العلمي ماستر، وان ما نسبته 10% دكتوراه أي أن فئة ليسانس هم أكثر نسبة للعينة المستهدفة.

المطلب الثاني: المحور الثاني : آليات الحوكمة.

يتناول دور آليات الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية في المؤسسة المينائية ، وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

- المحور الأول: يناقش آليات الحوكمة الشركات.
- المحور الثاني: يناقش الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي.

وقد كانت درجة الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات أي الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي (likert,scqle)، بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة الموافقة، والدرجة 1 تعني أقل درجة من الموافقة كما هو مبين في الجدول السابق.

تحليل أراء **فقرات الجزء الأول:دور آليات الحوكمة المتمثلة في (مجلس الإدارة،الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين،ولجان التدقيق والمكافآت) للحد من الفساد المالي.**

الجدول رقم(06): يبين تحليل آراء **فقرات الجزء الأول:دور آليات الحوكمة المتمثلة في (مجلس الإدارة،الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين،ولجان التدقيق والمكافآت) للحد من الفساد المالي.**

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	توجد علاقة مهمة بين ذوي الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة وبين جودة القوائم المالية	0,868	3,26	محايد	1
2	يتأكد مجلس الإدارة من تكامل التقارير المالية للشركة.	1,033	3,36	محايد	5
3	لمجلس الإدارة دور مهم في اختيار المديرين التنفيذيين.	1,066	3,3667	**محايد**	**8**
4	يتأكد مجلس الإدارة من فعالية ممارسة حوكمة الشركات (نظام الرقابة).	1,003	3,4000	محايد	3
5	احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح (المورد،الزبون ، المقترض)	1,205	3,1667	محايد	14
6	يتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية عن الإدارة	1,101	3,6000	موافق	10
7	المدققون الداخليون يبلغون المسؤولين عند مصادفتهم بأعمال غير شرعية أو احتيالات واختلاسات للشركة.	1,194	3,43	محايد	13

8	يتضمن وظيفة المدقق الداخلي بفحص وتقييم المعلومات ومدى توافرها.	1,166	3,46	محايد	12
9	منع المدقق الداخلي بتقديم خدمات غير خدماته كمسك الدفاتر وتنظيم المعلومات المالية.	1,006	3,76	**موافق**	**4**
10	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة،الأهلية الاستقلالية، النزاهة.	1,118	3,70	موافق	11
11	رئيس لجنة المراجعة هو احد أعضاء مجلس الإدارة.	1,042	3,5000	محايد	6
12	يتم تحديد لجنة المكافآت والتعويضات بقرار من طرف مجلس الإدارة.	1,093	3,6667	موافق	9
13	تحديد لجنة المكافآت المتسمة بالنزاهة والكفاءة.	1,048	3,7333	موافق	7
14	تتمتع الشركة بميزة تنافسية نتيجة لتطبيقاتها لحوكمة الشركات.	0,973	3,8667	موافق	2
	المجموع	2،74		موافــق	

من إعداد الطالبة، بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS20

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن جزء دور آليات الحوكمة(المتمثل في مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين ولجان التدقيق والمكافآت) بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابته 2,74 وانحراف معياري مقداره 0,49 لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء، أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (1) التي تدرس تواجد علاقة مهمة بين ذوي الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة وبين جودة القوائم المالية هي التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3,26) وبانحراف معياري (0,868)، ويمكن تفسير ذلك بأن للمؤسسة مجلس الإدارة يسهر على تطبيق الشفافية والإفصاح في القوائم المالي بعيدا عن الغش والتظليل و هذا يعكس أن لإدارة المؤسسة دورا واضحا لتطبيق آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي التي تراوحت المتوسطات(3,16-3,26) وتراوحت الانحرافات ما بين (0,868-1,205). وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الثاني:الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي.

الجدول رقم(07): تحليل آراء المبحوثين لفقرات الجزء الثاني:الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي.

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يرجع سبب الفساد المالي للسلوك الغير أخلاقي للموظف	0,994	3,90	موافق	1
2	عدم وجود رقابة فعالة على أداء المسير المالي سبب في الفساد المالي.	1,072	3,76	موافق	8
3	غياب الإفصاح (الإيضاح) والشفافية في المعلومات سبب الفساد المالي.	1,019	3,83	موافق	3
4	عدم توافر المساءلة القانونية سبب في الفساد المالي	1,055	3,70	موافق	7
5	الافتقار للحوكمة (الرقابة الداخلية)سبب في الفساد المالي.	1,040	3,76	موافق	5
6	تعتبر الشركات الكبرى والشركات الخواص هم أكثر تعرضا للفساد المالي.	1,008	3,86	**موافق**	**2**
7	عدم تماثل في المعلومات المقدمة من طرف المسيرين سبب في الفساد المالي.	1,053	3,83	موافق	6
8	نشر الكشوفات والتقارير المالية بمعلومات غير كافية قبل انعقاد الجمعية العامة سبب في الفساد المالي.	1,022	3,70	موافق	4
9	التلاعب بالدفاتر والسجلات سبب في الفساد المالي	1,093	3,66	موافق	9
المجموع	**9**	**0,77**	**3,4**	**موافق**	

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم(07) أن جزء الذي يدرس "الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,40) وبانحراف معياري (0,77) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (1) التي تدرس سبب رجوع الفساد المالي إلى السلوك الغير أخلاقي للموظف قد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3،90) وبانحراف معياري (0,994)، ويمكن تفسير ذلك بأن مجلس إدارة لا يسهر ولا يطبق معايير انتقاء جيدة في اختياره للمسيرين ،وهذا يبرز الإدراك الغير جيد لإدارة المؤسسة في تطبيق مبدأ أخلاقيات المهنة في انتقاء الموظفين ذوي المهارات الكفؤة، تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,90-3,66) والانحرافات ما بين (1,093-0,994)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

تحليل أراء المبحوثين لفقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (08) تحليل آراء فقرات الجزء الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاهات الآراء	الترتيب
1	يتم إنشاء لجنة المراجعة وفق متطلبات الإفصاح والشفافية.	1,087	3,70	موافق	5
2	تلعب آليات تطبيق الحوكمة (الإفصاح والشفافية) دور هام في الشركة للتقليل من الفساد المالي.	1,135	3,76	موافق	6
3	لمجلس الإدارة تأثير كبير في التقليل من الفساد المالي .	1,030	3,80	موافق	2
4	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح للحد من الفساد المالي.	1,030	3,80	موافق	3
5	نشر التقارير المالية وجدول الأرباح والخسائر لمدققي	1,014	3,93	موافق	1

	الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة يساهم في الحد من الفساد المالي				
6	مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع مؤهل للحد من الفساد المالي	1,085	3,83	موافق	4
7	لمكافحة الفساد المالي يتوافر المساءلة الصارمة	1,224	3,86	موافق	7
المجموع	**7**	0,68	3,6	**موافق**	

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (08) أن جزء توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاجا للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3,6) وبانحراف معياري (0,68) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (5) التي تدرس نشر التقارير المالية وجدول الأرباح والخسائر لمدققي الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة يساهم في الحد من الفساد المالي " احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3،93) وبانحراف معياري (1,014)، ويمكن تفسير ذلك بأن مجلس الإدارة يراعي ويهتم بتحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح الذي يؤدي بالضرورة للحد من أسباب الفساد المالي في المؤسسة مع مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في المساءلة والنزاهة، ولكي يكون لدى إدارة المؤسسة إدراكاً كبير وواضحاً لدور تطبيق "مبدأ المساءلة والمراجعة و التدقيق من قبل مجلس ادارة الشركة " وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3,86-3,93) والانحرافات ما بين (1,224-1,014)، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة موافق.

1.صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقة الأداة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، متخصصين في الاقتصاد والتسيير، وقد استجابت الطالبة لأراء الأساتذة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

- **ثبات فقرات الاستبانة:**

تم إجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة **معامل ألفا كرونباخ**.

الجدول(09): يمثل خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة **معامل ألفا كرونباخ**.

المحور والأجزاء	الفقرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	**دور آليات حوكمة الشركات**(مجلس الإدارة،والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين ولجان التدقيق و المكافآت) للحد من الفساد المالي	**14**	**0,92**
المحور الثاني	الأسباب المؤدية للفساد المالي	9	0,94
المحور الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة،النزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.	7	**0,96**
المجموع	**جميع الفقرات**	**30**	**0,96**

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مرتفعة حيث حصلت على نسبة مقدارها (0,96) وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ونسبة مقبولة لأغراض التحليل، كما يظهر بوجود علاقة ارتباطيه موجبة بين فقرات كل محور من محاور البحث.

المبحث الرابع: المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج .SPSS20 الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ارتباط بيرسون لمعرفة ارتباط المحور الأول – دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الأسباب المؤدية للفساد المالي.

المطلب الاول:اختبار التوزيع الطبيعي.

التعليق:

من خلال القيام باختبار كولموجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، حيث كانت مستوى الدلالة لكل جزء من اكبر من 0,05 (SIG >0,05) هذا ما يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

المطلب الثاني:اختبار فرضيات الدراسة.

في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية بين آليات الحوكمة المطبقة، و الأسباب المؤدية للفساد المالي بالمؤسسة الميناائية سكيكدة.

الجدول رقم (10): معامل الارتباط بين آليات الحوكمة المطبقة والأسباب المؤدية للفساد المالي بالمؤسسة الميناائية ،سكيكدة

الجزء	الإحصاءات	دور آليات الحوكمة للحد من أسباب الفساد المالي
توجد علاقة ارتباطية بين آليات الحوكمة المطبقة والأسباب المؤدية للفساد المالي	**معامل الارتباط**	0,68
	مستوى الدلالة	0,00
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد علىSPSS 20.0

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تواجد علاقة ارتباطية بين آليات الحوكمة المطبقة والأسباب المؤدية للفساد المالي وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم (16) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,00 وهي أقل من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,68 مما يدل على وجود

علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين وجود لدور آليات الحوكمة في الحد من الأسباب المؤدية الفساد المالي.

الفرضية الثانية:

توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.

الجدول رقم: معامل الارتباط بين توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.

الجدول رقم(11): معامل الارتباط بين توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.

الجزء	**الإحصاءات**	**توافر مقومات الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) علاج للفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية**، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.
توجد علاقة ارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات (المساءلة والنزاهة) وخصائصها في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.	**معامل الارتباط**	0,36
	مستوى الدلالة	0,051
	حجم العينة	30

مستوى الدلالة 0,05 من إعداد الطالب بناءاً على الاستبيان وبالاعتماد على SPSS20.0

التعليق:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين **ارتباط مبادئ حوكمة الشركات(الافصاح الشفافية) وخصائصها المتمثلة (المساءلة والنزاهة) في الحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية**، بالمؤسسة المينائية سكيكدة.

وهذا عند مستوى دلالة 0,05 والنتائج مبينة في الجدول رقم (11) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0,041 وهي اقل من 0,05، وأن قيمة r المحسوبة تساوي 0,36 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05.يبين دور مبادئ وخصائص حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص عدة نتائج من هذه الدراسة الميدانية نجملها في النقاط التالية:

يوجد هناك تطابق لأراء العينة المدروسة على أن آليات حوكمة الشركات دور للحد من الفساد المالي سواء تلك الآليات الداخلية المتمثلة في المراجعة الداخلية ولجان التدقيق ولجان المكافآت،من خلال الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في تفعيل هذه اللجان الأخيرة التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز الرقابة الداخلية للشركة،وتوافر المراجعة الخارجية كالمدقق الخارجي ،و القوانين واللوائح الصارمة التي تفرض على المسيرين للحد من التلاعبات المالية وبغرض الزيادة من فعالية حوكمة الشركات.

التوصية باعتماد المعايير الأخلاقية المهنية بصفة إلزامية طبقا للحكام والقوانين والتشريعات المعمول بها من اجل الحد من السلوكيات اللاخلاقية في المجال المالي المسيرين لتجنب الأسباب المؤدية للفساد المالي.

توافر مبادئ الإفصاح والشفافية ضامن أساسي للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية و ترسيخ الوعي الفكري والاقتصادي في محيطها الداخلي والخارجي الذي يساهم بشكل مباشر وفعال للحد من هذه الظاهرة.

كما أن عمل مجلس الإدارة في تطبيق خصائص الحوكمة المتمثلة في المساءلة والنزاهة تلزم المسيرين على تقديم المعلومات الخالية من التعقيد و التضليل في القوائم والتقارير المالية ، بالإضافة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام والجامعات الضاغطة في نشر ثقافة المساءلة والنزاهة و إعادة الثقة في المؤسسات الوطنية من اجل ترسيخ ثقافة الاستثمار.

تناولنا في هذه الدراسة مناقشة وتحليل الموضوع المتمثل في "**الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية**" إذ يعد هذا الموضوع ذو أهمية بالغة في عصرنا الحالي على غرار العصور الأخرى التي تناولته الأدبيات الاقتصادية الحديثة بشكل مفصل نتيجة لما تعرض له الاقتصاد العالمي من هزات وضربات عنيفة التي عصفت به في الآونة الأخيرة، المتمثلة في تلك الأزمات الاقتصادية كأزمة انرون في الولايات المتحدة الأمريكية و أزمة الثقة في جنوب شرق أسيا التي كان سببها استخدام أساليب محاسبية معقدة كان الغرض منها هو تعظيم عوائد المسيرين والمستثمرين .

ولقد اثبت دراستنا بان أهم العوامل المؤدية إلى الفساد المالي كانت نتاجا لأسباب عدة منها غياب الإفصاح والشفافية و الافتقار للمساءلة والنزاهة وكذلك أخلاقيات المهنة، التي تم تناولناها بالتفصيل المدقق في الفصل الثاني وكذا الربط بينهما في الفصل الثالث وكيفية علاج هذه الظاهرة ، من خلال آليات ومبادئ الحوكمة والاستراتيجيات الحديثة.

حيث يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم المعاصرة التي تعمل وتسعى إلى أن توفر وتجنب المؤسسات التكاليف الرقابية المرتفعة والمزيد من المستويات الإدارية التي تتسم بالتعقيد، إذ تعمل جاهدة على كشف مجالات القصور والتضليل في المعلومات المالية وملخصات التقارير والقوائم المالية وهذا بغية لمواجهة حالات الفساد المالي. هذا من جهة ،ومن جهة أخرى، تعمل على حفظ مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، فلمجلس الإدارة دور فعال في ضبط النظام الداخلي للمؤسسة الذي يزيد من فعالية لجان التدقيق والمراجعة لغرس ثقافة الاستثمار في المحيط الاقتصادي.

ومن هنا نتطرق لدراسة **اختبار الفرضيات:**

من خلال اختبار الفرضيات تبين لنا مايلي:

الفرضية الأولى: ينص على أن يكون "للحوكمة دور في الحد من الفساد المالي ينعكس من خلال الآليات المطبقة "وقد توصلنا من خلال الدراسة النظرية انه يمكن الحد من الفساد المالي وذلك بتفعيل الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة كالتدقيق والمراجعة الداخلية التي تسهر على الشفافية والإفصاح في القوائم والتقارير المالية .

الفرضية الثانية: يكون السبب الرئيسي "للفساد المالي غياب أخلاقيات المهنة الشفافية الإفصاح في المعلومة"إن ابرز هذه الأسباب وغياب أخلاقيات السلوكيات المهنية وافتقار إلى الإفصاح والشفافية في المعلومة جراء التضليل والتعقيد في الحسابات التي تستخدمها الإدارة التنفيذية .

الفرضية الثالثة: تبين لنا بان للحوكمة دور فعال في مواجهة الفساد المالي بالمؤسسة الاقتصادية،وذلك من خلال مجموعة من الآليات الداخلية، كمجلس الإدارة الذي يسهر جاهدا على رقابة النظام الداخلي للمؤسسة،أما الخارجية فتسعى المؤسسة للمحافظة على مكانتها التنافسية في السوق هذا من ناحية .

و من ناحية أخرى المتمثلة في مبادئها كالإفصاح والشفافية التي تزيد في درجة الثقة الممنوحة لموظفي المؤسسة،وكذلك توافر المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب حتى تسهل على أعضاء الجمعية العامة نشر الكشوفات المالية ذات الجودة العالية، وذلك قبل انعقادها قصد التسهيل والتسيير الجيد لنشاطاتها، وكذلك يستلزم توافر أخلاقيات المهنة الجيدة والمناسبة لمكانة المسير المالي والموظفين والعمل على تحفيزهم من خلال لجنة المكافآت التي تتولى أمور الترقية حتى لا تغويهم المناصب العليا، وبالتالي الحد و التقليل و الحد من الفساد المالي.

وفي ضوء ما سبق تقترح الباحثة مجموعة من **النتائج والتوصيات** التي توصلت إليها

أولا:النتائج

- الحوكمة عبارة عن نظام للتسيير الحسن والدقيق للمؤسسة الذي يعكس الأداء المالي الجيد .
- تعتبر الحوكمة نظام فعال قادر على توفير الثقة و زيادة تحسين الأداء المالي .
- تساعد الحوكمة على خلق الثقة للمستثمرين وتوفير بنية استثمارية أكثر استقرارا.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية من خلال جودة المعلومات والبيانات التي تحققها المؤسسة.
- فرض نظام رقابي جيد يعمل وفق مبادئ الحوكمة (المساءلة الصارمة والشفافية).
- توفر الحوكمة للمؤسسة الاقتصادية التي تتبنى هذا النظام جلب المستثمرين وتعزيز الثقة في مجلس الإدارة هذا الذي يؤدي و تعظيم القيمة السوقية وزيادة أرباح المؤسسة الاقتصادية.
- تساعد الحوكمة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- تعتبر آليات الحوكمة الداخلية أحد أهم العوامل الأساسية في تحسين الأداء المالي من خلال الصلاحيات والممارسات التي ينتهجها ويطبقها مجلس الإدارة كالإفصاح والشفافية بالنسبة للقوائم والتقارير المالية التي تبين وتثبت ما هو عليه المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- تعمل آليات الحوكمة الخارجية المستندة إلى كفاءة الأسواق المالية و فعالية الجمعيات الضاغطة إلى توفير بيئة اقتصادية سليمة تتميز بالإفصاح والشفافية عند المعلومة والحد من كل أشكال التضليل والتلاعب و الغموض في البيانات والمعلومات التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية.
- تعتبر الحوكمة الوسيلة الفعالة في تقييم أداء المسير المالي في المؤسسة.
- العلاقة القائمة بين آليات الحوكمة والأسباب المؤدية إلى الفساد المالي علاقة ارتباطية أثبتته الدراسات السابقة وجاءت هذه الدراسة التي تؤكد على ذلك من خلال التطبيق الفعلي لآليات الحوكمة وفعالية مجلس الإدارة الأمر الذي يؤدي حتما إلى الحد منه.
- تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة إذ يكمن دورها في التقليل من مخاطر الفساد المالي الذي تنوعت أسبابه وأساليبه بالطرق الغير شرعية كالرشوة والاختلاس،وذلك من خلال الآليات الداخلية والخارجية

ثانيا: التوصيات

- تعزيز دور مجلس الإدارة في السهر على تطبيق الشفافية والإفصاح في القوائم المالية بعيدا عن الأساليب المعقدة في المحاسبة، يجنب الإدارة التنفيذية التضليل والغموض في المعلومات.
- إلزامية تطبيق معايير الانتقاء واختيار الإدارة التنفيذية وفق مبادئ وأخلاقيات المهنة يقلل من السلوكيات التي تشجع وتدعم الأسباب المؤدية إلى الفساد المالي كالانتهازية و المحاباة.
- تفعيل مجلس الإدارة في تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة، يرفع من كفاءة وجودة المعلومات المالية من خلال الإفصاح والشفافية ، ضامن للحد من الفساد المالي.
- وضع الدولة عقوبات صارمة لمرتكبي الفساد المالي بشتى أنواعه.
- تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة وفق مبادئ الإفصاح والشفافية من الأمور الهامة لتطوير ممارسات مجالس الإدارة بالمؤسسة وكذا احد الدعائم التي تكفل حقوق أصحاب المصالح.

- تكييف الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة وكذا إصدار قوانين تحكم وتضبط عمل الأسواق وقوانين مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وقانون الإفلاس.

آفاق البحث

ولقد تناولنا في هذا الموضوع " الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية" وذلك من خلال دراستنا التي اشتملت في الفصل الأول على الجانب النظري للحوكمة وخصائصها ومبادئها والياتها وأبعادها، أما في الفصل الثاني الذي تناولنا فيه ظاهرة الفساد المالي،و الدراسة الميدانية التي شملت على الربط ببينهما يمكن أن تفتح آفاق للدراسات اللاحقة.

- فعالية آليات الحوكمة ودور مجلس الإدارة للحد من الفساد المالي .
- استراتيجيات الحوكمة الحديثة واليات الرقابة للحد من الفساد المالي.
- نظام حوكمة المؤسسات العمومية كآلية للحد من الفساد المالي.

قائمة المراجع

أولا:الكتب بالعربية.

1. احمد علي خضر. الإفصاح والشفافية كأحد محددات الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،الطبعة الأولى، 2012
2. حسام الدين غضبان ، محاضرات في نظرية الحوكمة،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان.
3. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب–تطبيقات الحوكمة في المصارف)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008–2009.
5. محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005.
6. محمد مصطفى سليمان، حكومة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية،2008 .
7. محمد مصطفى سليمان، حكومة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، لدار الجامعية، الإسكندرية،ط1 2006
8. مصطفى يوسف الكافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد، عمان، 2013.
9. هاشم الشمري و إيثار الفتلي،الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011.

ثانيا:المذكرات والأطروحات

1. حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة رسالة دكتوراه 2014/2013.
2. عدنان عبد المجيد قباجة ، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية رسالة دكتوراه.
3. علي عبد الجابر علي إسماعيل العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالي» ،رسالة ماجستير.
4. علي مناد ، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي ،رسالة دكتوراه 2014/2013.
5. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجيستر.
6. فكري عبد الغني محمد جودة ، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ بازل للرقابة المصرفية،رسالة ماجستير.

ثالثا:المداخلات والملتقيات والمؤتمرات

1. أبركات سارة و زايدي حسيبة ،الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيقالتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،ملتقى الوطني حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة يومي 6 و 7 ماي 2012.
2. احمد جاسم الشمري ، إستراتيجيه حمايـة المال العام بين الواقع والطموح،العراق.
3. احمد حبيب البوني ،أخلاقيات الأعمال،وأثرها في التقليل من الفساد الإداري، هيئة المعاهد التقنية ،العراق.
4. الأستاذ عباس حميد التميمي، ملخص البحث المعنون، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة.
5. براق محمد وقمان عمر،" دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري"، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة06-07ماي2012.
6. بركات فايزة، جوامع إسماعيل،حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ،رؤية محاسبية ملتقى الوطني حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري بسكرة ، يومي 07/06ماي 2012.
7. بروش زين الدين ودهيمي جابر، دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.
8. بلمقدم مصطفى و مجذوب خيرة ،آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي و الإداري في ظل مبدأ الإفصاح و الشفافية. ملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد المالي والإداري وسبل علاجه.
9. بلوناس عبد الله ،سيل الأموال الوجه الخفي للفساد ملتقى العلمي الدولي السابع حول الفساد المالي والإداري المشكلة وسبل العلاج يومي 15و16ماي 2012سكيكدة.
10. بوجردة الياسين و توهامي إبراهيم ،إستراتجيات وآليات مكافحة الفساد الإداري في الوطن العربـي.
11. بودرامة مصطفى، نحو سياسة بديلة لمواجهة الفساد المالي والإداري،جامعة سطيف.
12. بوزبدة حميد و يحياوي احمد ،الحوكمة العامة،وأثرها على الميزانية العامة للدولة،متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ،جامعة أكلي محند اولحاج،البويرة.
13. بوسلمة حكيمة و يحياوي نعيمة ، مداخلة بعنوان دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، يومي 06-07 ماي 2012، بجامعة محمد خيضر- بسكرة.
14. بوقرة رابح و غانم هاجر، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06و07 ماي 2012.
15. جودة سامية، رحماني موسى، تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية وأمن المعلومة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في - 06-07 ماي 2012

16. الجيار عطية و بن كنانة نعيمة ، تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد.
17. حاكم محسن محمد، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ملتقى سكيكدة.
18. حامد نور الدين وساسي فطيمة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.
19. حساني رقية وحمزة فاطمة،كرامة مروة ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.
20. حسياني عبد الحميد، حواس صلاح ،أهمية تعزيز العمل لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جامعة الجزائر 3.
21. حمادي خديجة و يحياوي سمير ،مداخلة عن مفهوم الشفافية والمساءلة ودور الأجهزة العليا للرقابة.
22. الحوكمة وعلاقتها بإدارة الأرباح
23. خالدي فراح و موسي سهام ،اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،ملتقى بسكرة، 06-07ماي 2012.
24. خضراوي حفيظة و رحال فاطمة ،دور الشفافية في إصلاح الميزانية العامة للدولة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية،الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يومي 30و31اكتوبر2012.
25. رجال فيروز و غياط شريف ،حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945 . قالمة.
26. رشيد يوسفي وزميلاته الفساد الإداري و المالي مظاهره وأسبابه و واقعه في الوطن العربي.
27. سوليفان جون،البوصلة الأخلاقية للشركات،أدوات مكافحة الفساد،قيم مبادئ الأعمال،آداب المهنة،حوكمة الشركات المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،الدليل السابع.
28. طويل ياسمينة و يحيوش حسين،الإجراءات المتبعة في مكافحة الفساد والهيئات المعنية بذلك،جامعة الجزائر.
29. عمر علي عبد الصمد، يرقي حسين، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها.
30. محمد خالد المهايني الفساد المالي والإداري ،مظاهره أسبابه مدخل الرقابة الحكومية ملتقى دمشق.
31. محمد ياسين غادر محددات الحوكمة ومعايير ، المؤتمر العلمي الدولي15 ،عولمة الإدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان طرابلس-لبنان يومي 15- -17ديسمبر2012.
32. معارفي فريدة و مفتاح صالح ، الفساد المالي والإداري ،أسبابه،مظاهره،مؤشرات قياسه،سكيكدة،جامعة 20 اوت1955،كلية العلوم الاقتصادية ، ملتقى العلمي الدولي السابع حول يومي 15و 16ماي 2012.
33. ناجي بن حسين، تحليل ظاهرة الفساد وسياسات مكافحته ملتقى سكيكدة.

34. نعيمة أعبدي و خليل عبد الرزاق ،معالجة الفساد المالي والإداري بين أسس الاقتصاد،الإسلامي والحكم الراشد،الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 3و4 ديسمبر 2012.

رابعا:المجلات والمنشورات

1. الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة.
2. دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) بنك سوريا الدولي 2008/8.
3. علي سكر محمود،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد12 ،العدد1 لسنة 2010.
4. الفساد والحكم الرشيد ورقة مناقشة رقم 03،،شعبة التطوير الإداري و إدارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. فيصل محمود الشواورة،مجله جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25،العدد الثاني2009.

خامسا:المراجع باللغة الأجنبية.

OUVRAGES

1. Frédéric PARRAT, Le gouvernement d'entreprise, Economique, paris, 1997.

سادسا :المواقع الالكترونية.

1. www.arm .wikipedia.org
2. www.behos.maktoobblog.com.
3. www.noreed.com/7-407

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وحاكمية المؤسسة

قسم العلوم الاقتصادية

في إطار القيام بدراسة لإعداد مذكرة ماستر

الموضوع استمارة بحث حول

الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية.

نرجو منكم الإجابة على أسئلة هذه الاستمارة التي تهدف إلى قياس مدى تأثير الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية،وذلك بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة،والتي تعبر عن صدق إجابتكم،مع العلم أن المعلومات التي تدونها سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة.

نشكركم لحسن تعاملكم وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

لطرش أسماء قريد عمر.

السنة الجامعية2014-2015

أسئلة شخصية

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: اقل من 30 ☐ بين 30-45 ☐ 46 فأكثر ☐

3- الوظيفة: إطارات سامية ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐

4- سنوات الخبرة :اقل من 10 سنوات ☐ من 10-20 ☐ أكثر من 20 ☐

5- التخصص: محاسبة ☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

6- الدرجة العلمية: تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

المحور الأول: : دور مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين ولجان التدقيق والمكافآت للحد من الفساد المالي

الرقم	العبـــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
01	توجد علاقة مهمة بين ذوي الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة وبين جودة القوائم المالية.					
02	يتأكد مجلس الإدارة من تكامل التقارير المالية للشركة.					
03	لمجلس الإدارة دور مهم في اختيار المديرين التنفيذيين.					
04	يتأكد مجلس الإدارة من فعالية ممارسة حوكمة الشركات (نظام الرقابة).					
05	احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح (المورد ،الزبون ، المقترض).					
06	يتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية عن الإدارة					
07	المدققون الداخليون يبلغون المسؤولين عند مصادفتهم بأعمال غير شرعية أو احتيالات واختلاسات للشركة					
08	يتضمن وظيفة المدقق الداخلي بفحص وتقييم المعلومات ومدى توافرها					

09	منع المدقق الداخلي بتقديم خدمات غير خدماته كمسك الدفاتر وتنظيم المعلومات المالية						
10	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة،الأهلية الاستقلالية، النزاهة						
11	رئيس لجنة المراجعة هو احد أعضاء مجلس الإدارة						
12	يتم تحديد لجنة المكافآت والتعويضات بقرار من طرف مجلس الإدارة						
13	تحديد لجنة المكافآت المتسمة بالنزاهة والكفاءة						
14	تتمتع الشركة بميزة تنافسية نتيجة لتطبيقاتها لحوكمة الشركات						

المحور الثاني: أسباب الفساد المالي

الرقم	العبـــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
15	يرجع سبب الفساد المالي للسلوك الغير أخلاقي للموظف					
16	عدم وجود رقابة فعالة على أداء المسير المالي سبب في الفساد المالي.					
17	غياب الإفصاح (الإيضاح) والشفافية في المعلومات سبب الفساد المالي.					
18	عدم توافر المساءلة القانونية سبب في الفساد المالي.					
19	الافتقار للحوكمة (الرقابة الداخلية)سبب في الفساد المالي.					
20	تعتبر الشركات الكبرى والشركات الخواص هم أكثر تعرضا للفساد المالي					

21	عدم تماثل في المعلومات المقدمة من طرف المسيرين سبب في الفساد المالي					
22	نشر الكشوفات والتقارير المالية بمعلومات غير كافية قبل انعقاد الجمعية العامة سبب في الفساد المالي.					
23	التلاعب بالدفاتر والسجلات سبب في الفساد المالي					

المحور الثالث : مبادئ و خصائص الحوكمة (الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة)للحد من الفساد المالي.

الرقم	العبـــــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
24	يتم إنشاء لجنة المراجعة وفق متطلبات الإفصاح والشفافية.					
25	تلعب آليات تطبيق الحوكمة(الإفصاح والشفافية) دور هام في الشركة للتقليل من الفساد المالي.					
26	لمجلس الإدارة تأثير كبير في التقليل من الفساد المالي .					
27	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح للحد من الفساد المالي.					
28	نشر التقارير المالية وجدول الأرباح والخسائر لمدققي الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة يساهم في الحد من الفساد المالي					
29	مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع مؤهل للحد من الفساد المالي					
30	لمكافحة الفساد المالي يتوافر المساءلة الصارمة					